المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

مناخ الاستثمار في الدول العربية

2021

مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة
في ظل المستجدات الوبائية والسياسية والاقتصادية

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

تقرير سنوي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) منذ عام 1986، ويعد أحد أهم أدوات المؤسسة في تنفيذ الشق الثاني من أهداف تأسيسها وهو مسئوليتها تجاه المنطقة العربية عن نشر المعرفة وتنمية البحوث والدراسات والأنشطة وجهود الترويج الخاصة بمناخ الاستثمار وتنمية الصادرات وصناعة الضمان، وكذلك تحديد وترويج فرص الاستثمار في مختلف الدول العربية.

وفي هذا السياق يركز التقرير وبشكل أساسي على رصد أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تطرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفق منهجيات تتطور عبر الزمن لمجاراة المستجدات التي تشهدها طرق وأساليب رصد البيانات والمعلومات واتاحتها، من قبل الجهات الاقليمية والدولية المتخصصة.

كما يقدم رصدا سنويا للتغيرات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المنطقة، والصادرة منها، من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات التي ترصد المشاريع الجديدة وكذلك التدفقات الاستثمارية الفعلية، وذلك استنادا الى قواعد بيانات ومعلومات صادرة عن جهات موثوقة إقليميا ودوليا.

وفي هذا السياق فإن ضمان ترحب بالاقتباس من التقرير شريطة ذكر المصدر، كما تجدر الإشارة الى ان النتائج والتفسيرات الواردة في التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

للاستفسار عن محتويات التقرير وطلب نسخة

أحمد الضبع رئيس وحدة البحوث والنشر	aeldabh@dhaman.org
انيس وسلاتي خبير إحصائي	anis@dhaman.org
ايمن غازي سكرتير	aymang@dhaman.org

+965-24959529

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

من الخبرة المتراكمة في المنطقة العربية في تأمين المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية

47 عاماً

STANDARD & POOR'S Rating
بنظرة مستقبلية سلبية
AA –

تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتاميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الاهلية والارهاب، والاخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الافلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الاجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية .
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والاحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.

المقر الدائم للمنظمات العربية
دولة الكويت
ص.ب 23568 الصفاة 13096
الشويخ— تقاطع طريقي المطار
وجمال عبد الناصر
www.dhaman.org

المحتويات

الافتتاحية	4
تقديم	5
الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020	6
الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020	28
الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2020	40
الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020	46
خلاصة وتوصيات	54

الافتتاحية

المدير العام

عبد الله أحمد الصبيح

تقدم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) لدولها الأعضاء التقرير السنوي السادس والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021، والذي يتناول التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار ومكوناته المختلفة خلال العام 2020، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في المنطقة، أخذا في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية وتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له.

ووفق ما هو متوقع، تأثر مناخ الاستثمار في الدول العربية في المجمل بشكل سلبي جراء ما شهدته المنطقة من أحداث وتطورات والتي يمكن رصدها من خلال تقارير ومؤشرات الجهات الدولية المتخصصة في تقييم مختلف مكونات مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال ومستويات المخاطر المرتبطة بها وابرزها ما يلي:

- تأخر متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الحكومة الالكترونية ومدركات الفساد والابتكار والتنمية البشرية والحوكمة والتنافسية والتصنيفات السيادية.
- في المقابل تحسن وضع الدول العربية في المؤشر العام لبيئة أداء الاعمال بمقدار 4 مراكز، بفضل قيام الدول العربية بتسريع وتيرة الاصلاحات، بإجمالي 55 اصلاحا بزيادة 6 اصلاحا ت عن عام 2019، الا ان متوسط الترتيب ظل دون المتوسط العالمي.

وقد كان من الطبيعي ان تشهد دول المنطقة تراجعا في حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2020 وهو ما تؤكده الإحصاءات التالية:

- تراجعت مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من حيث العدد بمعدل 38.3% الى 616 مشروعا ومن حيث التكلفة بمعدل 40.5% الى 34 مليار دولار لتشهد المنطقة أدنى أداء منذ عام 2003.
- تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للدول العربية وفقا لإحصاءات الاونكتاد ارتفعت بمعدل 2.5% الى 40.5 مليار دولار خلال العام 2020.
- تراجعت مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 42% الى 110 مشاريع، والتكلفة بمعدل 68.8% الى 4.8 مليارات دولار لتمثل 14% من مجمل الاستثمارات الاجنبية في المنطقة.

وتدرك المؤسسة أن دورها أثناء الأحداث الاستثنائية حينما تتراجع درجات الثقة واليقين، يصبح أكثر أهمية حيث تقدم الآليات والأدوات الكفيلة بضمان استمرار حركة التجارة العربية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير الحماية التي تبحث عنها الكيانات التصديرية والاستثمارية والمصرفية العربية في خضم التطورات الوبائية والسياسية الحالية.

وفي ذات السياق، واصلت المؤسسة التي أنشئت في عام 1974، كهيئة عربية إقليمية مشتركة، مساعيها وجهودها الرامية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم، ووفرت استنادا إلى خبرتها الطويلة الممتدة لنحو خمسة عقود خدمات الضمان للمستثمرين والمصدرين بحجم عمليات تراكمي بلغ 21 مليار دولار حتى نهاية العام 2020.

وفي الختام يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والتصدير والجهات ذات الصلة في الدول العربية على تعاونها مع المؤسسة، وكذلك إلى فريق عمل البحوث وتقييم مخاطر الدول وكل من ساهم في إنجاز التقرير في صورته الحالية.

وتأمل المؤسسة أن يسهم هذا التقرير ضمن أنشطة المؤسسة الأخرى، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة في الترويج للدول العربية بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والأجنبية المباشرة.

تقديم

يستعرض تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021، التغيرات التي طرأت على أهم المؤشرات المؤثرة في مناخ الاستثمار وبيئة أداء الاعمال في المنطقة خلال العام 2020، بالارتكاز على رؤية وتقارير وتقييمات المؤسسات الدولية وبيوت المال والاستثمار والاستشارات حول العالم للأوضاع السياسية والاقتصادية والمؤسسية في دول المنطقة وبما يعزز من قدرة التقرير على وصف حالة مناخ الاستثمار بصورة أكثر دقة وموضوعية وحداثة، وذلك مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية لجميع الدول العربية في بياناته ومؤشراته التي يتناولها في أجزائه المختلفة حتى يعطي صورة أكثر صدقا ونفعا لمتابعيه من المسئولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص في دول المنطقة والعالم بشكل عام.

ويتناول التقرير عبر اجزائه الأربعة التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار خلال العام 2020، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في المنطقة، أخذا في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية وتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له، كما يلي:

الجزء الاول : تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

يتضمن عرضا لاهم التغيرات التي طرأت على مناخ وبيئة الاستثمار والأعمال في الدول العربية لعام 2020، وتم رصد تلك التغيرات استنادا الى أهم المؤشرات المركبة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي تتميز بما يلي:

- تغطي تلك المؤشرات في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية والاقتصادية والمؤسسية والاجرائية وغيرها.
- يتم بناء تلك المؤشرات اعتمادا على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتي يتصل معظمها بشكل مباشر او غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والاعمال في الدولة.
- جميع المؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وتعتمد عليها الجهات الاستثمارية المهمة في العالم وفي مقدمتها الشركات متعددة الجنسية في تقييم مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال في دول العالم.
- غالبيتها مؤشرات يتم تحديثها بشكل سنوي وفي توقيتات مناسبة واستنادا الى إحصاءات حديثة يمكن الاعتماد عليها في تقييم التطور في مناخ الاستثمار في السنة موضع الدراسة.

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

يركز على رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها او شهدت توسعات في الدول العربية خلال العام 2020، وذلك استنادا للمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفاينشال تايمز العالمية، والتي تعد واحدة من أهم المصادر المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في رصد حركة الاستثمارات في العالم.

وفي هذا السياق يتم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية أولها عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة وعدد المشاريع المنفذة والتكلفة الاستثمارية المقدرة لكل مشروع وعدد الوظائف الجديدة التي ستستحدثها تلك المشاريع.

كما سيتم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لاهم الأقاليم والدول والشركات المستثمرة في المنطقة و اهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلة لتلك المشروعات خلال العام 2020.

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2020

يوفر هذا الجزء معلومات أكثر تخصصا عن حركة الاستثمارات العربية البينية خلال العام 2020 والتي تعد جزءا من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواردة في الجزء الثاني.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

يختلف هذا الجزء عن الاجزاء السابقة في طبيعة بياناته من حيث منهجية إعدادها ومصدرها حيث يركز على رصد التدفقات الفعلية للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية وفق منهجية صندوق النقد الدولي الصادرة في الطبعة السادسة لميزان المدفوعات والتي يعتمد عليها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في اعداد تلك البيانات. وبهذا الجزء تكتمل الصورة الكلية لحركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال رصد التدفقات الفعلية، الى جانب المشاريع الاجنبية والعربية في المنطقة والتي تم التطرق اليها في الجزءين الثاني والثالث.

الخلاصة والتوصيات:

تتضمن خلاصة ما ورد في أجزاء التقرير الأربعة من نتائج وتطورات وعرضاً لأبرز التوصيات التي يمكن استخلاصها من تحليل أداء الدول العربية في المؤشرات الدولية المختلفة وكذلك من واقع الأداء الفعلي لتلك الدول على صعيد حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة اليها.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

يتضمن هذا الجزء عرضا لاهم التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020، ويتم رصد تلك التغيرات استنادا الى أهم المؤشرات المركبة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي تتميز بما يلي:

- تغطي تلك المؤشرات في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية والاقتصادية والمؤسسية والاجرائية وغيرها.
- يتم بناء تلك المؤشرات اعتمادا على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتي يتصل معظمها بشكل مباشر او غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والاعمال في الدولة.
- جميع المؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وتعتمد عليها الجهات الاستثمارية المهمة في العالم وفي مقدمتها الشركات متعددة الجنسية في تقييم مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال في دول العالم.
- غالبيتها مؤشرات يتم تحديثها بشكل سنوي وفي توقيتات مناسبة واستنادا الى إحصاءات حديثة يمكن الاعتماد عليها في تقييم التطور في مناخ الاستثمار في السنة موضع الدراسة.

محتويات الجزء الأول

مؤشرات بيئة أداء الأعمال	8
مؤشر الحكومة الإلكترونية	16
مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار	17
مؤشرات التقييم السيادي	18
مؤشرات تقييم المخاطر	20
مؤشرا التنافسية	24
مؤشر الحوكمة العالمي	25
مؤشر الابتكار العالمي	26
مؤشر التنمية البشرية	27

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

DOING BUSINESS

مؤشرات بيئة أداء الاعمال (تغير الترتيب –1)

متوسط ترتيب الدول العربية تحسن بمقدار 4 مراكز في المؤشر العام من متوسط 122 عام 2019 إلى 118 عام 2020

14 دولة عربية شهدت تحسنا في المؤشر العام
تصدرتها السعودية بـ 29 مركزا
ثم الأردن بـ 27 مركزا
ثم البحرين بـ 18 مركزا

وفق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي والذي يرصد الاجراءات التنظيمية في 190 اقتصادًا عبر 10 مؤشرات فرعية لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. واستنادا لبيانات تقرير 2020 الذي يرصد الأداء في 22 دولة عربية يمكننا استخلاص التغيرات التي طرأت على ترتيب الدول العربية في تلك المؤشرات وفق النتائج التالية:

- تحسن بشكل عام ترتيب الدول العربية بمقدار 4 مراكز في المؤشر العام من متوسط 122 عام 2019 الى 118 عام 2020.
- تحسن ترتيب 14 دولة عربية في المؤشر العام خلال 2020 وحلت السعودية في المقدمة (29 مركزاً) تلتها الأردن (27 مركزاً)، ثم البحرين (18 مركزاً) ، ثم الكويت (10 مراكز) ثم جيبوتي (10 مراكز) ثم المغرب ومصر وجزر القمر (5 مراكز)، ثم موريتانيا (3 مراكز) واليمن (مركزان) وسوريا وليبيا والصومال (مركز واحد).
- استقرار ترتيب الجزائر، في مقابل تراجع ترتيب السودان (12 مركزاً) وفلسطين (7 مراكز) والامارات ولبنان (5 مراكز) والعراق (مركزين) وسلطنة عمان وتونس مركزا واحدا.
- حلت السعودية في المقدمة من حيث أكبر تحسن في الترتيب في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية بإجمالي 314 تحسناً منها 101 تحسن في مؤشر بدء العمل التجاري تلاه مؤشر التجارة عبر الحدود بتحسن 73 مركزاً. ثم حلت الكويت في المرتبة الثانية بتحسنها 197 مركزاً في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية ثم الاردن في المرتبة الثالثة بتحسنها 160 مركزا.

المؤشرات الفرعية

- مؤشر بدء المشروع: شهد ثاني أعلى تحسن على المستوى العربي بـ 165 مركزا. حيث تحسن ترتيب 7 دول تقدمتهم السعودية (101 مركز)، ثم تونس (55 مركزاً)، ثم الكويت (51 مركزاً)، في المقابل تراجع ترتيب 14 دولة (من مركز واحد الى 15 مركزاً).
- مؤشر استخراج التراخيص: شهد تحسن ترتيب 11 دولة تقدمتهم الكويت (59 مركزا)، ثم البحرين (36 مركزاً)، ثم اليمن (5 مراكز)، في المقابل تراجع ترتيب 10 دول.
- مؤشر توصيل الكهرباء: شهد تحسن ترتيب 10 دول تقدمتهم السعودية (50 مركزاً)، ثم الكويت (31 مركزاً)، ثم المغرب (29 مركزاً)، في المقابل تراجع ترتيب 10 دول.
- مؤشر تسجيل الملكية: شهد اقل تحسن على المستوى العربي بإجمالي 46 مركزا حيث تحسن ترتيب 9 دول تقدمتهم الكويت (25 مركزاً)، ثم قطر (18 مركزاً)، ثم سلطنة عمان (10 مراكز)، في المقابل تراجع ترتيب 8 دول .
- مؤشر الحصول على الائتمان: شهد اعلى تحسن للدول العربية بإجمالي 299 مركزا حيث تحسن ترتيب 15 دولة تقدمتهم الأردن (134 مركزاً)، ثم السعودية (42 مركزاً)، ثم جيبوتي (32 مركزاً)، في المقابل تراجع ترتيب 7 دول.
- مؤشر حماية مستثمري الأقلية: شهد تحسن ترتيب 17 دولة تقدمتهم المغرب (18 مركزاً)، ثم سلطنة عمان (13 مركزاً)، ثم السعودية (12 مركزاً)، في المقابل تراجع ترتيب دولتين.
- مؤشر دفع الضرائب: شهد تحسن ترتيب 10 دول تقدمتهم الاردن (34 مركزاً)، ثم تونس (27 مركزاً)، ثم السعودية (26 مركزاً)، في المقابل تراجع ترتيب 11 دولة.
- مؤشر التجارة عبر الحدود: شهد تحسن ترتيب 13 دولة تقدمتهم السعودية (73 مركزاً)، ثم سلطنة عمان (10 مراكز)، ثم الامارات (4 مراكز)، في المقابل تراجع ترتيب 6 دول.
- مؤشر إنفاذ العقود: شهد تحسن ترتيب 7 دول تقدمتهم البحرين (38 مركزاً)، ثم موريتانيا (26 مركزاً)، ثم المغرب (10 مراكز)، في المقابل تراجع ترتيب 12 دولة.
- مؤشر التعامل مع حالات الإعسار: شهد تحسن ترتيب 12 دولة تقدمتهم الجزائر (38 مركزاً)، ثم البحرين (33 مركزاً)، ثم جزر القمر (23 مركزاً)، في المقابل تراجع ترتيب 9 دول.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشرات بيئة أداء الاعمال (تغير الترتيب –2)

مؤشر الحصول على الائتمان شهد اعلى تحسن للدول العربية بإجمالي 299 مركزا مع تحسن ترتيب 15 دولة تقدمتهم الأردن (134 مركزاً)

مؤشر تسجيل الملكية شهد اقل تحسن على المستوى العربي بإجمالي 46 مركزا مع تحسن ترتيب 8 دول تقدمتهم الكويت (25 مركزاً)

ترتيب الدول العربية بحسب الاكثر تحسنا في ترتيب المؤشر العام لبيئة أداء الاعمال ومؤشراته الفرعية لعام 2020

الترتيب عربيا	الدولة	المؤشر العام	بدء المشروع	استخراج التراخيص	انفاذ العقود	الحصول على الائتمان	الحصول على الكهرباء	دفع الضرائب	حماية مستثمري الأقلية	تسجيل الملكية	التعامل مع حالات الإعسار	التجارة عبر الحدود	صافي التغيرات
1	السعودية	29	101	4	9	42	50	26	12	(1)	(2)	73	314
2	الأردن	27	(15)	(3)	0	134	(3)	34	(1)	0	14	0	160
3	البحرين	18	(3)	36	38	18	9	4	0	9	33	1	145
4	الكويت	10	51	59	(7)	20	31	1	3	25	11	3	197
5	جيبوتي	10	(15)	(4)	(3)	32	1	0	(3)	(4)	18	(1)	21
6	مصر	5	21	0	0	(4)	21	4	4	(3)	17	1	61
7	المغرب	5	(10)	3	10	(2)	29	1	18	(5)	1	2	47
8	جزر القمر	5	5	1	1	(8)	8	(1)	2	4	23	(2)	33
9	موريتانيا	3	(5)	(6)	26	25	(2)	2	3	(1)	4	(1)	45
10	قطر	3	(14)	(1)	(1)	12	16	(1)	3	18	(2)	0	30
11	اليمن	2	21	5	(3)	5	4	(2)	8	0	(34)	3	7
12	الصومال	1	1	3	(1)	4	2	1	1	1	(2)	(2)	8
13	ليبيا	1	(4)	2	(3)	3	(1)	(1)	1	1	5	(1)	2
14	سوريا	1	(8)	4	1	3	(2)	(2)	0	0	(3)	1	(6)
15	الجزائر	0	(2)	(4)	(1)	(1)	(6)	(2)	0	0	38	1	23
16	تونس	(1)	55	(2)	(2)	7	(8)	27	9	4	(4)	0	86
17	سلطنة عمان	(1)	(8)	(5)	(6)	(2)	(1)	1	13	10	0	10	12
18	العراق	(2)	(1)	(5)	(3)	2	(2)	(1)	1	(5)	15	1	2
19	الإمارات	(5)	5	2	(1)	11	0	(27)	7	0	(4)	4	(3)
20	لبنان	(5)	(5)	(5)	4	(5)	0	(3)	1	(3)	6	(2)	(12)
21	فلسطين	(7)	(2)	3	0	7	(1)	(5)	5	(3)	(1)	1	4
22	السودان	(12)	(3)	(2)	(3)	(4)	(39)	(2)	2	(1)	(2)	1	(53)
	صافي التغيرات	87	165	85	55	299	106	54	89	46	131	93	1123

المصدر: البنك الدولي

(الأرقام باللون الأسود تعبر عن تحسن في ترتيب الدولة داخل المؤشر فيما تعبر الأرقام باللون الأحمر بين قوسين عن تأخر في الترتيب)

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

DOING BUSINESS

مؤشرات بيئة أداء الاعمال (إصلاحات الدول –1)

- زادت الدول العربية وتيرة اصلاح بيئة اداء الاعمال خلال العام 2020 بصافي 52 اصلاحا (55 اصلاحا مقابل 3 تراجعات) بزيادة 6 اصلاحات مقارنة بـ 46 اصلاحاً في العام 2019.
- نفذت 12 دولة عربية بنسبة 55% من الاجمالي اصلاحا واحدا على الاقل خلال العام 2020، وهو نفس عدد الدول التي نفذت اصلاحات في العام الماضي.
- شهدت مجالات الحصول على الكهرباء وحماية المستثمرين الأقلية أكبر عدد من الاصلاحات تلتها مجالات الحصول على الائتمان، وبدء النشاط التجاري، والتجارة عبر الحدود.
- زادت 8 دول وتيرة الاصلاحات في عام 2020 تصدرتها البحرين بزيادة 7 اصلاحات مقارنة بالعام 2019 ثم الكويت بزيادة 5 اصلاحات ثم سلطنة عمان والسعودية بزيادة 3 اصلاحات، ثم المغرب بزيادة اصلاحين.
- حلت كل من البحرين (9 اصلاحات) والسعودية (8 اصلاحات) والكويت (7 اصلاحات) والمغرب (6 اصلاحات) ، ضمن قائمة أكبر عشرة اقتصادات أجرت إصلاحات في المنطقة
- واصلت كل من الامارات وسلطنة عمان ومصر وتيرة الاصلاحات بـ 4 اصلاحات لكل منها خلال العام 2020.
- حلت كل من قطر والأردن وتونس وجيبوتي ضمن قائمة الدول التي أجرت إصلاحات مهمة بثلاثة إصلاحات لكل منها.
- السودان هي الدولة العربية الوحيدة التي شهدت تراجعا عن الاصلاح في 3 مجالات.
- تراجعت وتيرة الاصلاحات في 7 دول عربية تصدرتها جيبوتي التي نفذت 3 اصلاحات خلال العام 2020 مقارنة مع 6 اصلاحات خلال العام 2019.

الدول العربية نفذت 55 إصلاحا مقابل 3 تراجعات عن الإصلاح خلال العام 2020 بزيادة صافية 6 إصلاحات مقارنة بعام 2019

12 دولة عربية بنسبة 55% من الإجمالي نفذت إصلاحا واحداً على الأقل خلال العام 2020

عدد إصلاحات بيئة أداء الاعمال في الدول العربية

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير
1	البحرين	2	9	7
2	السعودية	5	8	3
3	الكويت	2	7	5
4	المغرب	4	6	2
5	الإمارات	3	4	1
6	سلطنة عمان	1	4	3
7	مصر	5	4	(1)
8	قطر	2	3	1
9	الأردن	4	3	(1)
10	تونس	4	3	(1)
11	جيبوتي	6	3	(3)
12	لبنان	0	1	1
13	ليبيا	0	0	0
14	الجزائر	2	0	(2)
15	العراق	0	0	0
16	الصومال	0	0	0
17	اليمن	0	0	0
18	سوريا	0	0	0
19	فلسطين	1	0	(1)
20	السودان	5	(3)	(8)
المتوسط		46	52	6

المصدر : البنك الدولي.

الأرقام باللون الأسود في عمود التغير تعبر عن مقدار زيادة الإصلاحات فيما تعبر الأرقام باللون الأحمر بين قوسين عن مقدار تراجع الاصلاحات

زادت 8 دول وتيرة الإصلاحات في عام 2020 تصدرتها البحرين بزيادة 7 إصلاحات ثم الكويت ثم سلطنة عمان والسعودية

البحرين ثم السعودية ثم الكويت ثم المغرب من أكبر عشرة اقتصادات أجرت إصلاحات في المنطقة

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

DOING BUSINESS

مؤشرات بيئة أداء الاعمال (إصلاحات الدول –2)

السعودية : موجة إصلاحات متعددة تطال 8 مجالات

نفذت السعودية إصلاحات في 8 مجالات وهو أعلى عدد لها منذ بدء صدور التقرير، فيما شهدت تراجعا في مجال دفع الضرائب.

1. بدء النشاط التجاري: إنشاء مكتب موحد لإنجاز عدد من الإجراءات التي تخص ما قبل التسجيل وما بعده - إلغاء شرط تقديم المرأة المتزوجة وثائق إضافية عند التقدم للحصول على بطاقة الهوية الوطنية.
2. استخراج تراخيص البناء: إطلاق منصة لمنح التراخيص الكترونيا - منح تصريح الدفاع المدني عند صدور تصاريح البناء.
3. الحصول على الكهرباء: تبسيط أعمال التوصيل وتركيب العدادات - استخدام نظام المعلومات الجغرافية لمراجعة طلبات التوصيلات الكهربائية الجديدة - الغاء شهادات الإنجاز والإتمام.
4. الحصول على الائتمان: سن قانوني المعاملات المضمونة والإعسار لمنح الدائنين المضمونين الأولوية المطلقة في حالة الإفلاس - ضمان جميع أنواع الديون والالتزامات بين كل الأطراف - تنفيذ الضمانات خارج الأطر القضائية.
5. حماية المستثمرين الأقلية: تحسين آلية الوصول إلى الأدلة أثناء المحاكمات.
6. التجارة عبر الحدود: تعزيز دور المكتب الموحد للتجارة الإلكترونية - تطوير عمليات التفتيش القائمة على المخاطر - استحداث منصة الكترونية لإصدار شهادات البضائع المستوردة - تحديث البنية التحتية لميناء جدة.
7. إنفاذ العقود: نشر تقارير قياس أداء المحاكم ومعلومات عن سير القضايا داخلها.
8. تسوية حالات الإعسار: إقرار إجراءات إعادة التنظيم و السماح للمدينين بالشروع فيها - تحسين طرق التصويت أثناء إعادة التنظيم - تطوير استمرارية الأعمال ومعالجة العقود أثناء إجراءات الإعسار - السماح بالائتمان اللاحق لبدء الإجراءات - زيادة مشاركة الدائنين في إجراءات الإعسار.

- دفع الضرائب: استحداث ضريبة القيمة المضافة.

الكويت : موجة إصلاحات طموحة ضمت 7 مجالات

1) بدء النشاط التجاري: دمج إجراءات الترخيص وتبسيط تسجيل الأعمال التجارية عبر الإنترنت.
2) استخراج تراخيص البناء: تبسيط عملية استخراج التراخيص بإتاحة خدمات الكترونية جديدة - تحسين الاتصالات بين الجهات وتقليص الوقت اللازم للحصول على الموافقات.
3) الحصول على الكهرباء: رقمنة الطلبات وتبسيط أعمال التوصيل وتركيب العدادات - استخدام نظام المعلومات الجغرافية لمراجعة طلبات التوصيل.
4) تسجيل الملكية: تبسيط عمليات المراقبة وتسجيل الممتلكات - تحسين جودة نظام إدارة الأراضي عبر اعلان معايير ضبط خدمة نقل الملكية.
5) الحصول على الائتمان: ضمان الحق القانوني للمقترضين في فحص بياناتهم الائتمانية مع وضع التصنيفات الائتمانية كخدمة ذات قيمة مضافة لدى المصارف والمؤسسات المالية.
6) حماية المستثمرين الأقلية: اشتراط مهلة مدتها 21 يوما عند الدعوة لاجتماعات الجمعيات العمومية.
7) التجارة عبر الحدود: تحسين نظام إدارة المخاطر الجمركية واقرار نظام تخليص جمركي إلكتروني جديد

الإمارات: تصدر المؤشر العام وتواصل الإصلاحات

1. بدء النشاط التجاري: خفض رسوم تأسيس الشركات.
2. استخراج تراخيص البناء: تقليل عدد عمليات التفتيش القائمة على المخاطر.
3. حماية المستثمرين الأقلية: اعفاء أعضاء مجالس الإدارة في حالات تضارب المصالح.
4. دفع الضرائب: استحداث ضريبة القيمة المضافة
5. التجارة عبر الحدود: تقليص مدة عملية التصدير عن طريق المسح الكامل لشهادات المنشأ وتكلفة الاستيراد غبر إصدار شهادات الامتثال التي تغطي شحنات متعددة.

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

DOING BUSINESS

مؤشرات بيئة أداء الاعمال (إصلاحات الدول –3)

البحرين : إصلاحات في 9 مجالات

نفذت البحرين رقما قياسيا للإصلاحات بلغ 9 اجراءات تغطي جميع المجالات تقريبا الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

1) استخراج تراخيص البناء: تبسيط عملية تقديم الطلبات من خلال منصة "بنايات" الإلكترونية الجديدة - تفويض الشركات الهندسية المرخصة مراجعة الطلبات.
2) الحصول على الكهرباء: الاستثمار في رقمنة المعلومات وشفافيتها - تحسين عمليات التفتيش والتركيب.
3) تسجيل الملكية: تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين نوعية نظام إدارة الأراضي.
4) الحصول على الائتمان: إعطاء الدائنين المضمونين الأولوية المطلقة أثناء إجراءات الإعسار وأثناء إجراءات إعادة التنظيم - إيقاف تلقائي محدود المدة عند وجود أسباب واضحة للتعثر.
5) حماية المستثمرين الأقلية: توضيح هياكل الملكية والرقابة.
6) دفع الضرائب : استعمال الدفع الإلكتروني لاشتراكات التأمين الاجتماعي.
7) التجارة عبر الحدود: إنشاء ممرات متباينة عند المعبر الحدودي بجسر الملك فهد.
8) إنفاذ العقود: إنشاء محكمة تجارية متخصصة - وضع حدود زمنية للإجراءات الرئيسية في المحاكم - تطبيق الخدمة الإلكترونية في الاستدعاءات.
9) تسوية حالات الإعسار: بدء تطبيق إجراءات اكثر سهولة على المدينين - إضافة أحكام متعلقة بالتمويل اللاحق لبدء الإجراءات - تحسين ترتيبات التصويت.

مصر: تسهيلات في بدء النشاط وتوصيل الكهرباء وحماية المستثمرين ودفع الضرائب

1) بدء النشاط التجاري: إلغاء شرط الحصول على شهادة عدم الالتباس - تحسين عمل المكتب الموحد.
2) الحصول على الكهرباء: تطبيق نظم آلية لرصد انقطاع التيار الكهربائي والإبلاغ عنه.
3) حماية المستثمرين الأقلية: اشتراط موافقة المساهمين عند اصدار الشركات المدرجة أسهماً جديدة.
4) دفع الضرائب : تطبيق نظام إلكتروني لإيداع وسداد ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة.

جيبوتي : إصلاحات في 3 مؤشرات

1. الحصول على الائتمان: تطبيق نظام فعال للمعاملات المضمونة وسجل ضمانات موحد قائم على الإشعار.
2. حماية المستثمرين الأقلية: زيادة معايير الشفافية لدى الشركات.
3. تسوية حالات الإعسار: تيسير عملية بدء الإجراءات وزيادة فعالية إجراءات المحاكم.

المغرب : إصلاحات في 6 مجالات

1) استخراج التراخيص: تحسين منصة التصاريح الالكترونية و تبسيط اجراءاتها للحصول على شهادات المطابقة عبر الإنترنت.
2) الحصول على الكهرباء: تعميم التطبيقات عبر الإنترنت للتوصيلات الجديدة والتوسيع في تحويل التوصيلات القديمة.
3) حماية المستثمرين الأقلية: توسيع دور جميع المساهمين في الصفقات الكبرى - تعزيز دور المديرين المستقلين وزيادة الشفافية بشأن توظيف المديرين - تيسير طلب عقد الاجتماعات العامة.
4) دفع الضرائب: خفض معدل ضريبة دخل الشركات.
5) التجارة عبر الحدود: اقرار الدفع الإلكتروني لرسوم الموانئ - تبسيط التخليص الجمركي غير الورقي - تمديد ساعات تشغيل الموانئ.
6) إنفاذ العقود: استحداث نظام آلي لتعيين القضاة بشكل عشوائي - نشر تقارير قياس أداء المحاكم.

- تسجيل الملكية: تقليص الوقت اللازم للحصول على شهادة عدم الرهن في المقابل تراجعت شفافية تسجيل الأراضي بوقف نشر إحصاءات المعاملات العقارية والمنازعات على الأراضي للفترات السابقة.

لبنان : تسهيل إنفاذ العقود بقانون ينظم عملية الوساطة كآلية بديلة لتسوية المنازعات

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

DOING BUSINESS

مؤشرات بيئة أداء الاعمال (إصلاحات الدول –4)

سلطنة عمان : إصلاحات في 4 مؤشرات فرعية

1) الحصول على الكهرباء: الاستثمار في العدادات المدفوعة مسبقا - تطبيق أطر زمنية لتقديم الخدمات
2) تسجيل الملكية: تقليص وقت إصدار سندات الملكية - تحسين نظام إدارة الأراضي بإقرار معايير لتقديم خدمة نقل الملكية.
3) حماية المستثمرين الأقلية: زيادة حقوق المساهمين وتوضيح هيكل الملكية والرقابة.
4) التجارة عبر الحدود: تحديث البنية التحتية في ميناء صحار - تطوير عمليات التفتيش اعتمادا على المخاطر وتدقيق ما بعد التخليص.

قطر: تسهيلات في الحصول على الائتمان والكهرباء وتسجيل الملكية

1. الحصول على الكهرباء: تقليل وقت معالجة الطلبات عبر الإنترنت للحصول على ربط جديد.
2. تسجيل الملكية: تبسيط إجراءات تسجيل الممتلكات - تحسين نظام إدارة الأراضي عن طريق اعلان معايير تقديم الخدمة ونشر إحصاءات نزاعات الأراضي بالمحاكم للسنة السابقة.
3. الحصول على الائتمان: توفير بيانات الائتمان بالتعاون مع شركات الاتصالات.

الأردن : تسهيلات وقانون جديد لحالات الإعسار

1) الحصول على الائتمان: استحداث قانون جديد للمعاملات المضمونة - إطلاق سجل ضمانات موحد وحديث يستند إلى الإشعارات - تعديل قانون الإعسار لإعطاء الدائنين المضمونين أولوية مطلقة - تحسين الوصول للمعلومات الائتمانية للبنوك وللمؤسسات المالية وللمقترضين.
2) دفع الضرائب: إدراج الإيداع الإلكتروني واقرار ضرائب العمل وغيرها من المساهمات الإجبارية.
3) تسوية حالات الاعسار: تعديل قانون الإعسار - إقرار إجراءات إعادة التنظيم - السماح للمدينين ببدء إجراءات إعادة التنظيم وتحسين آليات الاحتفاظ بالأعمال ومعالجة العقود أثناء إجراءات الإعسار.

تونس: تسهيل بدء النشاط وتسجيل الملكية ودفع الضرائب

1. بدء النشاط التجاري: دمج المزيد من الخدمات في المكتب الموحد و تخفيض الرسوم.
2. تسجيل الملكية: تبسيط اجراءات نقل الملكية - تحسين شفافية إدارة الأراضي من خلال نشر إحصاءات معاملات الملكية في السجل العقاري للسنة السابقة.
3. دفع الضرائب: إنشاء نظام لمراقبة الضرائب قائم على المخاطر

موريتانيا: إصلاحات في إنفاذ العقود والحصول على الائتمان

1) الحصول على الائتمان: تطبيق نظام جديد لإعداد التقارير الائتمانية مع اتاحة معلوماتها الإيجابية والسلبية للمصارف والمؤسسات المالية.
2) إنفاذ العقود: استحداث إجراءات مبسطة للمطالبات الصغيرة - وضع سقوف زمنية للقضايا الرئيسية المعروضة على المحاكم - استحداث قانون ينظم جميع جوانب الوساطة كبديل لحل النزاعات

السودان : تراجع في 3 مجالات

1. الحصول على الكهرباء: تراجعت موثوقية إمدادات الطاقة بعدم جمع بيانات انقطاع التيار الكهربائي ومدته
2. الحصول على الائتمان: الغاء الأحكام التي تمنح الأولوية لمطالبات الدائنين المضمونين عند تنفيذ إجراءات الإفلاس وفق إجراءات إعادة التنظيم.
3. تسوية حالات الإعسار: تراجع مستوى معالجة العقود أثناء إجراءات الإعسار مما أدى الى إضعاف حقوق الدائنين.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

DOING BUSINESS

مؤشرات بيئة أداء الأعمال (ترتيب الدول العربية)

ترتيب الدول العربية عالميا في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية لعام 2020												
الترتيب عربيا	الدولة	المؤشر العام	بدء عمل تجاري	التعامل مع تصاريح البناء	تنفيذ العقود	الحصول على الائتمان	الحصول على الكهرباء	دفع الضرائب	حماية مستثمري الأقلية	تسجيل الملكية	التعامل مع حالات الإعسار	التجارة عبر الحدود
1	الإمارات	16	17	3	9	48	1	30	13	10	80	92
2	البحرين	43	67	17	59	94	72	1	51	17	60	77
3	المغرب	53	43	16	60	119	34	24	37	81	73	58
4	السعودية	62	38	28	51	80	18	57	3	19	168	86
5	سلطنة عمان	68	32	47	69	144	35	11	88	52	97	64
6	الأردن	75	120	138	110	4	69	62	105	78	112	75
7	قطر	77	108	13	115	119	49	3	157	1	123	101
8	تونس	78	19	32	88	104	63	108	61	94	69	90
9	الكويت	83	82	68	74	119	66	6	51	45	115	162
10	جيبوتي	112	123	87	144	132	121	133	103	117	44	147
11	مصر	114	90	74	166	67	77	156	57	130	104	171
12	فلسطين	117	173	148	123	25	86	112	114	91	168	54
13	لبنان	143	151	164	131	132	127	116	114	110	151	153
14	موريتانيا	152	49	109	48	132	166	177	147	103	168	144
15	الجزائر	157	152	121	113	181	102	158	179	165	81	172
16	جزر القمر	160	158	101	179	132	136	168	162	113	168	120
17	السودان	171	157	124	148	176	162	164	153	95	152	185
18	العراق	172	154	103	147	186	131	131	111	121	168	181
19	سوريا	176	143	186	160	176	160	91	97	162	158	178
20	ليبيا	186	164	186	145	186	142	130	183	187	168	129
21	اليمن	187	156	186	143	186	187	89	162	86	159	188
22	الصومال	190	188	186	116	186	187	190	190	153	168	166
	المتوسط العربي	118	108	97	109	124	100	96	106	92	125	127

أفضل من المتوسط العالمي | قرب المتوسط العالمي | أسوأ من المتوسط العالمي

المصدر : البنك الدولي

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

DOING BUSINESS

مؤشرات بيئة أداء الأعمال (أهم الإصلاحات المطلوبة)

متوسط ترتيب الدول العربية البالغ 118 لازال اقل من المتوسط العالمي البالغ 95 مركزا، ومطلوب إصلاحات عاجلة وشاملة في غالبية الدول

الإمارات تحتل مقدمة الترتيب عربيا و(16 عالميا)

تلتها البحرين (43 عالميا)

ثم المغرب (53 عالميا)

رغم التحسن الطفيف الذي شهده وضع الدول العربية في مؤشر بيئة اداء الاعمال الا أن متوسط ترتيب دول المنطقة البالغ 118 لازال اقل من المتوسط العالمي البالغ 95 مركزا. وفي هذا السياق يمكن تقسيم الدول العربية الى 3 مجموعات رئيسية بحسب ترتيبها في المؤشر العام ودرجة الاصلاحات المطلوبة في المؤشرات الفرعية كما يلي:

المجموعة الاولى (9 دول) وترتيبها أفضل من المتوسط العالمي

- **تضم:** الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسعودية، وسلطنة عمان، والأردن، وقطر، وتونس، والكويت على التوالي. وتراوح ترتيبها ما بين (16 و83 عالميا).
- **الإصلاحات المطلوبة**: رغم ترتيبها المتقدم نسبيا الا ان بعض دول تلك المجموعة يحتاج إلى اصلاحات عاجلة في بعض المجالات، ومثال على ذلك السعودية في مؤشر التعامل مع حالات الإعسار، وسلطنة عمان والمغرب وقطر والكويت في مؤشر الحصول على الائتمان، والاردن في مؤشر التعامل مع تصاريح البناء وقطر في مؤشر حماية مستثمري الأقلية، وتونس في مؤشري دفع الضرائب والحصول على الائتمان، والكويت في مؤشر التجارة عبر الحدود.

المجموعة الثانية (3 دول) وترتيبها أقل بقليل من المتوسط العالمي

- **تضم:** جيبوتي ومصر، وفلسطين على التوالي. وتراوح ترتيبها ما بين (112 و117 عالميا).
- **الإصلاحات المطلوبة**: تحتاج دول المجموعة إلى إصلاحات بمعدلات أكبر من المجموعة الاولى ومثال على ذلك جيبوتي في 6 مؤشرات اهمها التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وبدء النشاط التجاري، اما مصر فتحتاج إلى إصلاحات مهمة في مؤشرات التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وتسجيل الملكية، فيما يستوجب على فلسطين اصلاحات مهمة في مؤشرات بدء النشاط التجاري والتعامل مع حالات الاعسار والتعامل مع تصاريح البناء.

المجموعة الثالثة (10 دول) وترتيبها أقل بكثير من المتوسط العالمي

- **تضم**: لبنان، وموريتانيا، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، والعراق، وسوريا، وليبيا، و اليمن، والصومال على التوالي. وتراوح ترتيبها ما بين (143 و190 عالميا).
- **الإصلاحات المطلوبة**: تحتاج دول المجموعة إلى اصلاحات عميقة في جميع المؤشرات بدرجات متفاوتة فيما عدا بعض المؤشرات التي تشهد اداء جيدا في بعض الدول، ومثال على ذلك بدء النشاط التجاري وتنفيذ العقود في موريتانيا، والتعامل مع حالات الاعسار في الجزائر.

- مازالت الإمارات تحتل مقدمة الترتيب في الدول العربية (16 عالميا)، تلتها البحرين (43 عالميا) ثم المغرب (53 عالميا).
- مع استمرار الاحداث السياسية، شغل العراق المرتبة (172 عالميا) وسوريا (176 عالميا) وليبيا (186 عالميا) واليمن (187 عالميا) والصومال (190 عالميا) أدنى مراتب التصنيف في المنطقة.
- حققت اقتصادات الدول العربية أفضل أداء في مجالات تسجيل الملكية (متوسط ترتيب 92) و دفع الضرائب (متوسط ترتيب 96) والتعامل مع تصاريح البناء (متوسط ترتيب 97).
- يقيس مؤشر التعاقد مع الحكومة، كفاءة وجودة وشفافية نظام المشتريات العامة في جميع أنحاء العالم. وستتم إضافته إلى تقرير 2021.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشر الحكومة الإلكترونية

UN E-Government Knowledgebase

المتوسط العام لترتيب الدول العربية في المؤشر استقر عند 116 مركزا عام 2020

تصدر دراسة تنمية الحكومة الإلكترونية كل عامين من قبل الأمم المتحدة، لتقييم النمو الرقمي لحكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما تستعرض البرامج التي تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات عامة أفضل وأسرع لمختلف فئات المجتمع.

ويغطي التقرير الرئيسي (193) دولة ويقيس مستوى التطور في تنمية الحكومة الإلكترونية عبر ثلاثة مؤشرات رئيسية هي مؤشر الخدمات الحكومية الالكترونية ومؤشر البنية التحتية للاتصالات ومؤشر رأس المال البشري .

وتكمن أهمية المؤشر في أنه يرصد العديد من المتغيرات المهمة في تحسين مناخ الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبشكل عام، وهي مؤشرات الخدمة عبر الانترنت، والبنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري.

ووفقًا لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية الصادر لعامي 2018 و2020 يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تأخر المتوسط العام لترتيب الدول العربية في المؤشر واستقر عند 116 مركزا عام 2020.
- تحسن ترتيب 12 دولة عربية في المؤشر وخصوصا سوريا التي تقدمت 21 مركزا تلتها سلطنة عمان واليمن بتحسن 13 مركزا ثم العراق 12 مركزا، ثم الجزائر والسودان بتحسن 10 مراكز ثم السعودية بتقدمها 9 مراكز ثم موريتانيا 7 مراكز تلتها جزر القمر 5 مراكز ثم المغرب 4 مراكز ثم مصر 3 مراكز .
- حافظت الامارات على صدارة الترتيب العربي مع استقرار ترتيبها عالميا عند المركز الـ 21 تلتها البحرين في المرتبة الثانية عربيا و 38 عالميا ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا و 43 عالميا.
- تأخر ترتيب 7 دول عربية بدرجات متفاوتة كانت اعلاها في لبنان بمقدار 28 مركزا ثم ليبيا 22 مركزا ثم الأردن 19 مركزا ثم قطر 15 مركزاً ثم البحرين 12 مركزاً تلتها تونس 11 مركزاً واخيرا الكويت 5 مراكز.
- ظهرت تجارب جديدة لاستخدام تقنيات ناشئة لتحسين الخدمات الحكومية وزيادة المشاركة الإلكترونية، وبات التحول الرقمي جزءاً من خطط التنمية الوطنية في كثير من الدول العربية.

التحول الرقمي وزيادة المشاركة الإلكترونية واستخدام تقنيات ناشئة باتت جزءًا من خطط التنمية الوطنية في كثير من الدول العربية

التغير في ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

ترتيب 2020	الدولة	2018	2020	التغير
1	الإمارات	21	**21**	0
2	البحرين	26	**38**	(12)
3	السعودية	52	**43**	9
4	الكويت	41	**46**	(5)
5	سلطنة عمان	63	**50**	13
6	قطر	51	**66**	(15)
7	تونس	80	**91**	(11)
8	المغرب	110	**106**	4
9	مصر	114	**111**	3
10	الأردن	98	**117**	(19)
11	الجزائر	130	**120**	10
12	لبنان	99	**127**	(28)
13	سوريا	152	**131**	21
14	العراق	155	**143**	12
15	ليبيا	140	**162**	(22)
16	السودان	180	**170**	10
17	اليمن	186	**173**	13
18	موريتانيا	183	**176**	7
19	جزر القمر	182	**177**	5
20	جيبوتي	179	**179**	0
21	الصومال	193	**191**	2
	المتوسط	116	116	(0)

المصدر :الامم المتحدة، مسح الحكومة الإلكترونية 2020

الارقام في عمود التغير باللون الاسود تعبر عن التقدم في الترتيب فيما تعبر الارقام باللون الاحمر بين قوسين عن التأخر في الترتيب داخل المؤشر

OECD

Foreign Direct Investment Regulatory Restrictiveness Index

مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الاجنبي المباشر

يقيس مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 2003، القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 43 قطاعًا اقتصاديًا اساسيا وفرعيا تشمل الزراعة والصيد، والتعدين والنفط، والتصنيع، والاغذية و المواد الكيميائية، والمعادن والآلات ، والكهرباء والإلكترونيات، ومعدات النقل، وتوليد وتوزيع الكهرباء، والانشاءات، والبيع بالتجزئة والجملة، والمواصلات، والنقل البحري، و الفنادق والمطاعم، والاعلام ، والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية والتأمين، وخدمات الأعمال، وخدمات المحاسبة والتدقيق، والاستشارات القانونية والهندسية، والاستثمار العقاري، ويرصد المؤشر 84 دولة من خلال رصد أربعة قيود رئيسية هي: 1- قيود الاستثمار في الأسهم 2- آليات الموافقة 3- القيود على توظيف المديرين الأجانب 4- قيود التشغيل ومثال على ذلك القيود المفروضة على تحويل رأس المال أو ملكية الأرض. وتجدر الاشارة الى أن هذا المؤشر ورغم كونه محدداً حاسماً لجاذبية البلد للمستثمرين الأجانب، الا انه ليس مقياسًا كاملاً لمناخ الاستثمار في أي بلد. بسبب وجود عوامل اخرى تؤثر في قدرة البلد على جذب الاستثمار.

وفيما يلي ابرز التغيرات التي طرأت على وضع الدول العربية المدرجة في المؤشر خلال العام 2020:

- استقر متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر عند 69 مركزاً عام 2020، وهو ترتيب متأخر نسبيا ويعبر عن وجود قيود مرتفعة نسبيا على الاستثمار الاجنبي المباشر وخصوصا في الدول التي تقترب من مؤخرة الترتيب.
- من بين 9 دول عربية مدرجة في المؤشر استقر ترتيب 7 دول عربية، في مقابل تراجع ترتيب مصر بمقدار 5 مراكز والاردن بمقدار مركزين.
- تميل قيود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الظهور في الغالب في القطاعات الأولية مثل التعدين وصيد الأسماك والزراعة، الى جانب قطاعي وسائل الإعلام والنقل وذلك على المستوى العالمي.
- قطاعات الاغذية والمعادن والآلات والكهرباء والإلكترونيات والأدوات ومعدات النقل والتصنيع والنفط والكيماويات من اقل القطاعات التي تفرض عليها قيود تنظيمية باقل متوسط للمؤشر في الدول التسع.
- قطاعات النقل الجوي والبحري والعقار والاعلام والبيع بالجملة والتجزئة والمواصلات من أكثر القطاعات التي تعاني من قيود في المتوسط في الدول التسع.
- المغرب لا يوجد بها قيود تنظيمية فيما يخص 58% من قطاعاتها فيما تبلغ هذه النسبة 26% في تونس و19% في فلسطين و5% في لبنان.

استقر متوسط ترتيب 9 دول عربية مدرجة في المؤشر عند 69 لعام 2020 رغم تحسن القيمة

المغرب ومصر ولبنان وتونس تصدرت الترتيب العربي على التوالي

قطاعات النقل الجوي والبحري والعقار والإعلام والبيع بالجملة والتجزئة والمواصلات من أكثر القطاعات التي تعاني من قيود في المتوسط

التغير في وضع الدول العربية في مؤشر تقييد الاستثمار الاجنبي المباشر

ترتيب 2020	الدولة	2019		2020		التغير في الترتيب
		ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	
1	المغرب	42	0.067	**42**	**0.067**	0
2	مصر	53	0.094	**56**	**0.117**	(3)
3	لبنان	65	0.148	**65**	**0.148**	0
4	تونس	69	0.174	**69**	**0.174**	0
5	السعودية	73	0.214	**73**	**0.211**	0
6	الأردن	74	0.220	**76**	**0.220**	(2)
7	الجزائر	83	0.587	**80**	**0.268**	3
8	فلسطين	82	0.388	**80**	**0.388**	2
9	ليبيا	84	0.713	**84**	**0.713**	0
	المتوسط	69	0.289	69	0.256	0

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020

قيمة المؤشر تتراوح ما بين 0 (انفتاح كامل بلاقيود) و 1 (اغلاق كامل)

الارقام في عمود التغير باللون الاسود تعبر عن التقدم في الترتيب فيما تعبر الارقام باللون الاحمر بين قوسين عن التأخر في الترتيب داخل المؤشر

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشرات التقييم السيادي

شهد وضع الدول العربية في مؤشرات التقييم الائتماني السيادي تغيرات متباينة خلال العام 2020، جراء فيروس كورونا المستجد وإجراءات الاغلاق المصاحبة له، إضافة الى التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها بعض دول المنطقة وفيما يلي ابرز تلك التغيرات:

13 دولة عربية شهدت مراجعة بالخفض في تصنيفها أو النظرة المستقبلية خلال العام 2020 من قبل وكالة واحدة على الأقل

الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة التي حافظت على استقرار في عام 2020 لتصنيفها والنظرة المستقبلية

- 7 دول عربية فقط هي قطر، والكويت، والسعودية، وسلطنة عمان، والأردن، والبحرين، ومصر حظيت بتصنيف من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش كابيتال انتليجينس وآي اتش اس.
- من بين 17 دولة عربية تم تصنيفها من قبل وكالة واحدة على الاقل شهدت 13 دولة مراجعة بالخفض في تصنيفها خلال العام 2020 (تم تلوينها باللون الاحمر في الجدول).
- الامارات هي الدولة العربية الوحيدة التي حافظت على تصنيفها والنظرة المستقبلية من قبل وكالات التصنيف للعام 2020.
- حافظت قطر على استقرار تصنيفها مع تغير النظرة المستقبلية من مستقر الى سلبي من قبل وكالة آي اتش اس فقط.
- استقر تصنيف السعودية مع تراجع النظرة المستقبلية من قبل وكالتي موديز وفيتش فقط.
- 5 دول عربية هي الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا لم يتم تصنيفها الا من قبل وكالة آي اتش اس.
- لم تقم وكالة ستاندرد آند بورز بتصنيف لبنان لعام 2020، فيما تم استحداث تصنيف الامارات من قبل وكالة فيتش للعام 2020.

التصنيف الائتماني السيادي

التصنيف الائتماني السيادي او درجة الملاءة او الجدارة هو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية لدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الاسواق والمستثمرين رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة.

وتقوم وكالة تصنيف الائتمان بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة استنادا للعديد من المؤشرات . وعادة ما يكون ذلك بناء على طلب الدولة لان الحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد يعد أمرًا ضروريًا للدول وخصوصا النامية التي ترغب في الحصول على التمويل من الأسواق الدولية، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

وتعد وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش هي الوكالات الثلاث الأكثر نفوذاً ثم تليها وكالتا كابيتال انتليجينس وآي اتش اس، ويختلف الترقيم من وكالة لأخرى رغم ان جميعها يستخدم 3 مكونات رئيسية هي الحروف والارقام وعلامتا + و- الى جانب النظرة المستقبلية.

درجات التصنيف الائتماني	
AAA	كفاءة عالية وقدرة قوية على السداد (أعلى درجة للتصنيف الائتماني)
AA	مستوى جودة عالٍ ومخاطرة قليلة جدا
A	قدرة عالية على السداد مع مخاطرة قليلة
BBB	قدرة كافية للسداد
BB	احتمالية سداد مع مخاطرة
B	احتمالية لعدم السداد مع مخاطرة عالية
CCC	احتمالية كبيرة لعدم السداد
CC	أعلى درجات المخاطرة وعدم الالتزام
C	قمة المخاطرة
D	تعثر في السداد ومخاطر للإفلاس (أدنى درجة للتصنيف الائتماني)

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشرات التقييم السيادي

تصدرت الإمارات وقطر والكويت والسعودية التصنيف عربيا على التوالي بتقدير A بمستوياته المختلفة

تم ترتيب الدول العربية تنازليا بحسب تصنيف وكالة موديز (الاشمل لدول المقدمة) ثم وكالة آي اتس اس الاشمل لكل الدول كما تم تصنيفها الى 3 مجموعات كما يلي.

- المجموعة الاولى : تصدرت التصنيف عربيا وتضم الإمارات، وقطر، والكويت، والسعودية على التوالي حيث حظيت جميعها بتقدير A بمستوياته المختلفة.
- المجموعة الثانية: تضم كلا من المغرب، وسلطنة عمان، والأردن، والبحرين، ومصر وتونس والجزائر على التوالي حيث حظيت جميعها بتقدير B بمستوياته المختلفة.
- المجموعة الثالثة: تضم لبنان وليبيا والعراق واليمن والسودان وسوريا حيث حظيت جميعها بتقدير C بمستوياته المختلفة.

نالت المغرب وسلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر وتونس والجزائر تصنيف B بدرجاته المختلفة

التغير في التقييمات السيادية للدول العربية من قبل أهم الوكالات العالمية

م	الدولة	ستاندرد آند بورز				موديز				فيتش				كابيتال انتليجينس				آي اتش اس			
		2019		2020		2019		2020		2019		2020		2019		2020		2019		2020	
1	الإمارات	-	-	-	-	Aa2	مستقر	Aa2	مستقر	-	-	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر
2	قطر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	Aa3	مستقر	Aa3	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	A+	مستقر	A+	سلبي
3	الكويت	AA	مستقر	AA-	سلبي	Aa2	مستقر	A1	مستقر	AA	مستقر	AA	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر
4	السعودية	A-	مستقر	A-	مستقر	A1	مستقر	A1	سلبي	A	مستقر	A	سلبي	A+	مستقر	A+	مستقر	AA-	مستقر	A+	مستقر
5	المغرب	BBB-	مستقر	BBB-	سلبي	Ba1	مستقر	Ba1	مستقر	BBB-	مستقر	BBB-	سلبي	-	-	-	-	BBB	مستقر	BBB	مستقر
6	سلطنة عمان	BB	سلبي	B+	مستقر	Ba1	سلبي	Ba3	سلبي	BB+	مستقر	BB-	سلبي	BBB-	مستقر	BBB-	سلبي	BBB-	سلبي	BB-	سلبي
7	الأردن	B+	مستقر	B+	مستقر	B1	مستقر	B1	مستقر	BB-	مستقر	BB-	سلبي	B+	مستقر	B+	مستقر	BB+	مستقر	BB+	مستقر
8	البحرين	B+	إيجابي	B+	مستقر	B2	مستقر	B2	مستقر	BB-	مستقر	B+	مستقر	BB	سلبي	BB-	سلبي	BB+	مستقر	BB-	سلبي
9	مصر	B	مستقر	B	مستقر	B2	مستقر	B2	مستقر	B+	مستقر	B+	مستقر	B+	مستقر	B+	مستقر	B+	إيجابي	B+	مستقر
10	تونس	-	-	-	-	B2	سلبي	B2	سلبي	B+	سلبي	B	سلبي	-	-	-	-	BB-	سلبي	B+	سلبي
11	الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	BB+	سلبي	B+	سلبي
12	لبنان	CCC	سلبي	-	-	C		Caa2		CC	-	C	-	C+	سلبي	SD	-	B-	سلبي	CCC	سلبي
13	ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	B-	مستقر	CCC	سلبي
14	العراق	B-	مستقر	B-	مستقر	Caa1	مستقر	Caa1	مستقر	B-	مستقر	B-	سلبي	-	-	-	-	BB-	مستقر	CC+	مستقر
15	اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	CC	مستقر	CC	مستقر
16	السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	CC	سلبي	CC	سلبي
17	سوريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	C	مستقر	C	مستقر

المصدر :وكالات التصنيف السيادي العالمية

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشر فيتش سوليوشنز لمخاطر الدول

الإمارات والسعودية وقطر والكويت وسلطنة عمان والبحرين حلت في مقدمة الترتيب عربياً على التوالي

يقيس مؤشر مخاطر الدولة (CRI) الصادر عن فيتش سوليوشنز القوة النسبية لأساسيات 200 دولة حول العالم ومدى تأثرها بالصدمات عبر ثلاثة أبعاد للمخاطر: اقتصادية وسياسية وتشغيلية. ويقيس مؤشر المخاطر التشغيلية جودة بيئة الأعمال في 4 مجالات: سوق العمل، والتجارة والاستثمار، والخدمات اللوجستية، والجريمة والأمن. وتتيح مجموعة المؤشرات الفرعية للمستخدمين التركيز على المخاطر ذات الصلة بنوع تعرضهم. مع اختلاف هذا الاهتمام بحسب المدى الزمني القصير او المتوسط او الطويل. وبالنظر الى نتائج المؤشر لعام 2020 يمكن استخلاص النتائج التالية بالنسبة لوضع الدول العربية:

- حلت دول مجلس التعاون الخليجي، الامارات (30 عالميا) والسعودية (43 عالميا) وقطر (50 عالميا) والكويت (51 عالميا) وسلطنة عمان (54 عالميا) والبحرين (65 عالميا) في مقدمة الترتيب عربيا على التوالي.
- جاء ترتيب المغرب (80 عالميا) والاردن (95 عالميا) ومصر(96 عالميا) اعلى من المتوسط العالمي للترتيب حسب المؤشر العام للمخاطر.
- جاء ترتيب 12 دولة عربية اقل من المتوسط العالمي ما بين الرتبة 125 بالنسبة لتونس والرتبة 197 بالنسبة لليمن.
- كان من اللافت ظهور مصر والاردن والعراق ضمن الدول الخمس الافضل أداء على المستوى العربي في عدد من المؤشرات الفرعية.
- حلت الإمارات ثم البحرين وقطر، والسعودية، وسلطنة عمان، والأردن في مقدمة مؤشر المخاطر التشغيلية على التوالي.

ظهور مصر والأردن والعراق ضمن الدول الخمس الأفضل اداء في عدد من المؤشرات الفرعية

12 دولة عربية ترتيبها أقل من المتوسط العالمي بين الرتبتين 125 و197

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش للمخاطر لعام 2020

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب العالمي	مؤشر مخاطر الدولة	المخاطر السياسية على المدى القصير	المخاطر السياسية على المدى الطويل	المخاطر الاقتصادية على المدى القصير	المخاطر الاقتصادية طويلة المدى	مؤشر المخاطر التشغيلية
1	الإمارات	30	72	86.7	78.4	61.9	60	73.2
2	السعودية	43	67	72.9	60.9	69.6	65	65.4
3	قطر	50	64	81	70.1	49.6	55	65.5
4	الكويت	51	64	78.3	66.4	65.8	62	56
5	سلطنة عمان	54	64	79.2	72.1	51.5	48	65.3
6	البحرين	65	61	73.8	61.2	47.3	44	69.1
7	المغرب	80	57	64.8	69.9	46.7	47	55.7
8	الأردن	95	55	56	71.1	40.4	46	57.2
9	مصر	96	54	60.4	58.7	53.3	54	49.7
10	تونس	125	49	52.3	68.4	38.8	40	48.2
11	الجزائر	145	46	45.4	56.7	47.3	49	39.9
12	جيبوتي	164	42	62.7	55.8	30	36	34
13	لبنان	166	42	38.5	52	35.2	35	45.2
14	موريتانيا	170	40	48.5	44.8	36.9	43	33.1
15	العراق	172	40	35.4	39.6	51.7	44	33.6
16	فلسطين	181	36	29.6	39.7	37.9	34	36.6
17	ليبيا	184	34	33.8	20.2	45.8	41	31.3
18	الصومال	192	30	29	28.5	31.3	41	25.8
19	سوريا	193	30	28.8	23.7	34.4	32	31.4
20	السودان	195	29	24.2	33	21.9	35	30.8
21	اليمن	197	27	19	29.4	35.4	30	23.6

المصدر :وكالة فيتش سليوشنز، 2020

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشر PRS لمخاطر الدول

تراجع متوسط ترتيب الدول العربية 9 مراكز لعام 2020 من 88 إلى 97 دون المتوسط العالمي للترتيب

يقيس المؤشر المركب الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية في 140 دولة حول العالم ويعد من أكثر المؤشرات شمولا وعمقا. حيث يرصد المؤشر الفرعي للمخاطر السياسية، واستقرار الحكومة وتدخل الجيش في السياسة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار وسيادة القانون والنظام، والصراع الداخلي والتوترات العرقية والصراع الخارجي والمساءلة والديمقراطية، والفساد، والبيروقراطية.

كما يتم رصد المؤشر الفرعي للمخاطر المالية من خلال الاعتماد على مكونات أهمها إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وخدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات، والحساب الجاري كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات، والسيولة الدولية كأشهر تغطية والواردات، واستقرار سعر الصرف والنسبة المئوية للتغيير.

ويعتمد المؤشر الفرعي للمخاطر الاقتصادية على مجموعة من المكونات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لكل فرد من السكان، ومعدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، و معدل التضخم السنوي، ورصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي ، والحساب الجاري كنسبة من الناتج. وفيما يلي اهم التغيرات التي شهدها العام 2020 على صعيد الدول العربية:

- تراجع ترتيب الدول العربية لعام 2020 من متوسط 88 الى متوسط 97 والذي يقع دون المتوسط العالمي للترتيب.
- تصدرت الإمارات (27 عالميا)، ثم قطر (30 عالميا) ، والسعودية (39 عالميا) ، والكويت (57 عالميا) ، وسلطنة عمان (66 عالميا) مقدمة الدول العربية.
- تراجع ترتيب 13 دولة عربية (باللون الاحمر في عمود التغير) خلال العام 2020، وحلت ليبيا في المقدمة بأعلى تراجع في الترتيب بمقدار 40 مركزا ثم الكويت بتراجع 31 مركزاً ثم العراق بتراجع 18 مركزاً، ثم مصر بتراجع 16 مركزاً، ثم المغرب بتأخر 13 مركزاً.
- تحسن ترتيب 4 دول عربية هي السعودية والبحرين بمقدار 3 مراكز، ثم قطر مركزين، ثم الاردن مركز واحد.

تحسن ترتيب 4 دول عربية هي السعودية والبحرين بمقدار 3 مراكز ثم قطر مركزين ثم الأردن مركز واحد

تصدرت 5 دول خليجية الترتيب عربيا بقيادة الإمارات

تراجع ترتيب 13 دولة عربية خلال 2020 بقيادة ليبيا

وضع الدول العربية في مؤشر PRS المركب للمخاطر

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير
1	الإمارات	23	**27**	(4)
2	قطر	32	**30**	2
3	السعودية	42	**39**	3
4	الكويت	26	**57**	(31)
5	سلطنة عمان	62	**66**	(4)
6	المغرب	73	**86**	(13)
7	البحرين	91	**88**	3
8	الأردن	98	**97**	1
9	مصر	85	**101**	(16)
10	تونس	101	**111**	(10)
11	ليبيا	75	**115**	(40)
12	الجزائر	110	**117**	(7)
13	العراق	106	**124**	(18)
14	لبنان	125	**134**	(9)
15	الصومال	133	**135**	(2)
16	اليمن	132	**136**	(4)
17	سوريا	134	**138**	(4)
18	السودان	140	**140**	0
	المتوسط	**88**	**97**	**(9)**

المصدر :مجموعة خدمات المخاطر السياسية، 2020

الارقام في عمود التغير باللون الاسود تعبر عن التقدم في الترتيب فيما تعبر الارقام باللون الاحمر بين قوسين عن التأخر في الترتيب داخل المؤشر

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشر كوفاس لمخاطر الدول

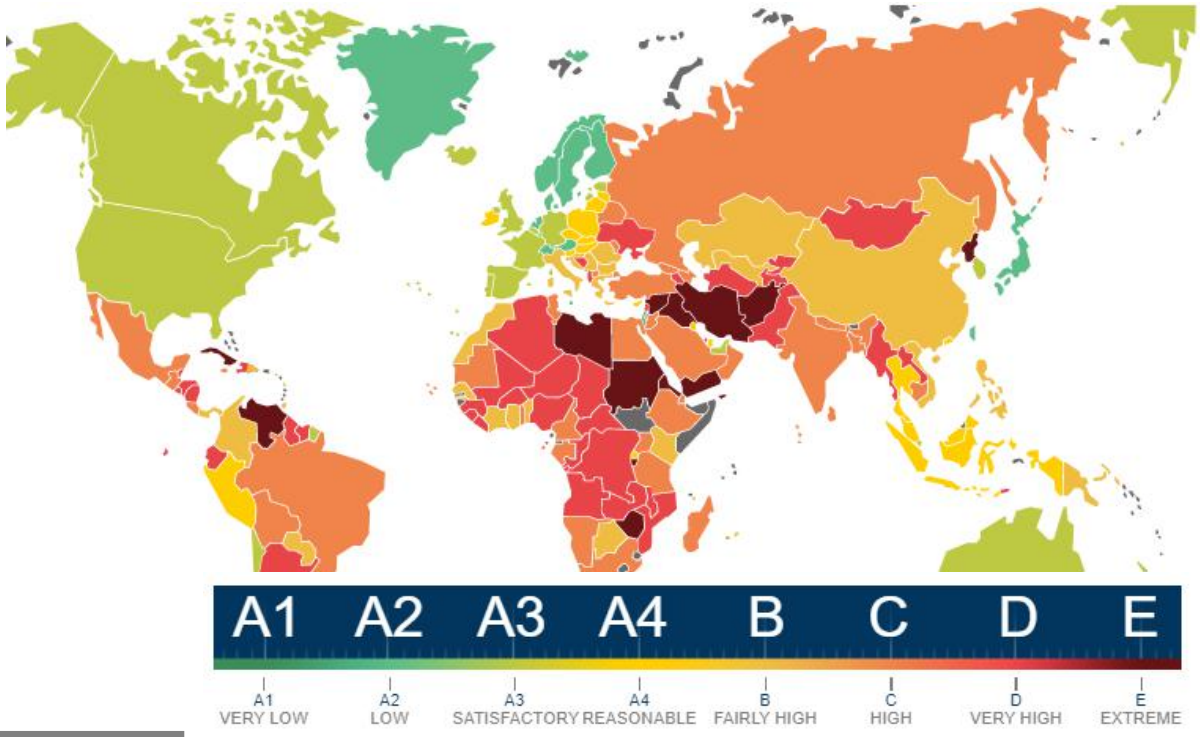

الامارات وقطر والكويت تصدرت المؤشر بتصنيف A4

يقدم مؤشر كوفاس تقييما لمخاطر تعثر الأعمال في 160 دولة حول العالم وكذلك للجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة التي ترغب في تصدير السلع أو الخدمات إليها، وذلك بالاعتماد على بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية والسياسية وخبرة كوفاس في الاقتصاد الجزئي وتقييمات مناخ الأعمال التي تنتجها المنظمات الدولية. ويصدر المؤشر تصنيفه من سبعة مستويات. بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 و B و C و D وE

وبمراجعة وضع الدول العربية لعامي 2019 و2020 في التقرير يتضح ما يلي:

- تراجع تصنيف 7 دول عربية هي الكويت والمغرب وسلطنة عمان ومصر والبحرين والجزائر وسوريا خلال العام 2020.
- من إجمالي 19 دولة عربية مدرجة في المؤشر استقر تصنيف 12 دولة على نفس تصنيف العام 2019.
- حظيت كل من الامارات وقطر والكويت على تصنيف A بدرجاته المختلفة فيما كانت المغرب الوحيدة التي حازت على تصنيف B.
- حازت كل من السعودية و الأردن، وتونس، وجيبوتي، وسلطنة عمان، ولبنان، ومصر على تصنيف C.
- حازت كل من البحرين، والجزائر، وموريتانيا على تصنيف D، فيما حازت بقية الدول على تصنيف E.

وضع الدول العربية في مؤشر كوفاس للمخاطر

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020
1	الإمارات	A4	A4
2	قطر	A4	A4
3	الكويت	A3	A4
4	المغرب	A4	B
5	السعودية	C	C
6	الأردن	C	C
7	تونس	C	C
8	جيبوتي	C	C
9	سلطنة عمان	B	C
10	لبنان	C	C
11	مصر	B	C
12	البحرين	C	D
13	الجزائر	C	D
14	موريتانيا	D	D
15	السودان	E	E
16	العراق	E	E
17	اليمن	E	E
18	سوريا	C	E
19	ليبيا	E	E

المصدر :شركة كوفاس لتأمين الائتمان، 2020

تراجع تصنيف 7 دول عربية هي الكويت والمغرب وسلطنة عمان ومصر والبحرين والجزائر وسوريا خلال العام 2020

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشر إيلير هيرميس لمخاطر الدول

نالت مصر والبحرين والأردن وسلطنة عمان والجزائر وتونس تصنيف C بدرجاته المختلفة

يقيس تصنيف مخاطر الدولة من قبل إيلير هيرميس مخاطر عدم السداد من قبل الشركات في بلد معين، ويرجع هذا الخطر إلى ظروف أو أحداث خارجة عن سيطرة تلك الشركات . ويتكون التقييم العام من عنصرين:

1. **درجة الدولة**: تقييم متوسط المدى يتراوح من AAاقل درجة خطورة إلى D (أعلى درجة خطورة) وهو مزيج من 3 مكونات:

- الاداء الاقتصادي الكلي (ME): ويعتمد على تحليل هيكل الاقتصاد والميزانية والسياسة النقدية والمديونية والتوازن الخارجي واستقرار النظام المصرفي والقدرة على الاستجابة بفعالية لنقاط الضعف.
- هيكل بيئة الأعمال (SBE): يقيس التصورات للإطار التنظيمي والقانوني، والسيطرة على الفساد وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- تصنيف المخاطر السياسية (P): بناءً على تحليل آليات نقل وتركيز السلطة، وفعالية صنع السياسات، واستقلال المؤسسات والتماسك الاجتماعي والعلاقات الدولية.

2. **مستوى مخاطر الدولة :** تصنيف قصير المدي من 1 اقل درجة خطورة إلى 4 (أعلى درجة خطورة) من خلال التركيز على اتجاهات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ما بين 6 و12 شهراً المقبلة وخصوصا التي يمكن ان تؤدي الى أزمة مالية تعطل التدفقات المالية وهو مزيج من عنصرين:

- مؤشر التدفقات المالية (FFI): يقيس مخاطر التمويل قصير الأجل في الاقتصاد والتي يمكن ان تؤثر على قدرة الشركات التجارية على السداد.
- مؤشر المخاطر الدورية (CRI): يقيس الاضطرابات قصيرة المدى في الطلب. وكذلك الاقتصاد الكلي وتوقعات الإعسار.

وفيما يلي وضع الدول العربية في المؤشر وفق آخر تحديث في مارس 2021 :

- حلت الإمارات، والكويت، والسعودية، ثم قطر والمغرب في مقدمة الترتيب العربي على التوالي بتصنيف B بدرجاته المختلفة.
- لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف A A او A حتى مارس من العام 2021.
- حظيت مصر، والبحرين والأردن وسلطنة عمان والجزائر وتونس بتصنيف C بدرجاته المختلفة.
- تم تصنيف 10 دول عربية غالبيتها تشهد أحداثاً سياسية واقتصادية بتصنيف 4 D.

تم تصنيف 10 دول عربية غالبيتها تشهد أحداثاً سياسية واقتصادية بتصنيف 4 D

حلت الإمارات والكويت والسعودية ثم قطر والمغرب في مقدمة الترتيب العربي على التوالي بتصنيف B بدرجاته المختلفة

وضع الدول العربية في مؤشر إيلير هيرميس للمخاطر

الترتيب عربيا	الدولة	مارس 2021
1	الإمارات	BB2
2	الكويت	B1
3	السعودية	B2
4	قطر	B2
5	المغرب	B3
6	مصر	C2
7	البحرين	C3
8	الأردن	C3
9	سلطنة عمان	C3
10	الجزائر	C4
11	تونس	C4
12	جزر القمر	D4
13	جيبوتي	D4
14	العراق	D4
15	لبنان	D4
16	ليبيا	D4
17	موريتانيا	D4
18	الصومال	D4
19	السودان	D4
20	سوريا	D4
21	اليمن	D4

المصدر :شركة إيلير هيرميس، 2021

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشر التنافسية العالمي (1)

WORLD ECONOMIC FORUM
The Global Competitiveness Report

تحسن ترتيب 8 دول عربية بصدارة الكويت مقابل تأخر ترتيب 4 دول أخرى تقدمتها لبنان خلال 2019

يصدر تقرير التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي، و يقيس المؤشر الصادر عنه القدرة التنافسية لعدد 141 دولة، ويركز على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول. ويقيس المؤشر العام درجة التنافسية من خلال 12 محوراً هي: استقرار الاقتصاد الكلي وتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسوق المنتجات، والبنية التحتية، والمؤسسات، وحجم السوق، والنظام المالي، وديناميكية العمل، والقدرة الابتكارية، وسوق العمل، والتعليم والمهارات، والصحة، وتضم تلك المحاور 103 مؤشرات ومتغيرات فرعية . ويعتمد المؤشر بنسبة 70% من وزن تلك المؤشرات على بيانات احصائية وبنسبة30% على الاستبيانات.

وبسبب قيام المنتدى بوقف اعلان ترتيب الدول لعام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، سيتم الاعتماد على ترتيب عامي 2019 و2018 كما يلي:

- من إجمالي 14 دولة عربية يرصدها المؤشر تصدرت دول الخليج ثم الاردن المقدمة عربيا برتيبات افضل من المتوسط العالمي .
- تحسن ترتيب 8 دول عربية بصدارة الكويت التي تحسنت 8 مراكز ثم البحرين 5 مراكز ثم السعودية والاردن والجزائر بتحسن 3 مراكز ثم الامارات مركزين ثم قطر ومصر مركزاً واحداً.
- تأخر ترتيب 4 دول عربية تقدمتها لبنان بـ 8 مراكز وسلطنة عمان 6 مراكز وموريتانيا 3 مراكز واليمن مركزاً واحداً.

وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

ترتيب عربي	الدولة	2018	2019	التغير
1	الإمارات	27	25	2
2	قطر	30	29	1
3	السعودية	39	36	3
4	البحرين	50	45	5
5	الكويت	54	46	8
6	سلطنة عمان	47	53	(6)
7	الأردن	73	70	3
8	المغرب	75	75	0
9	تونس	87	87	0
10	لبنان	80	88	(8)
11	الجزائر	92	89	3
12	مصر	94	93	1
13	موريتانيا	131	134	(3)
14	اليمن	139	140	(1)
	المتوسط	73	72	1

المصدر :المنتدى الاقتصادي العالمي، 2020

مؤشر التنافسية العالمي (2)

IMD REAL LEARNING. REAL IMPACT | IMD WORLD COMPETITIVENESS CENTER

يرصد تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية 4 دول عربية فقط في مؤشره السنوي ووضعها كما يلي:

- شهد مؤشر العام 2020 تراجعا في اداء 3 دول هي الامارات وقطر بمقدار 4 مراكز والاردن مركزاً واحداً في مقابل تحسن ترتيب السعودية مركزين.
- حلت الدول الخليجية الثلاث في مراتب متقدمة عالميا حيث حلت الامارات في المرتبة (9 عالميا)، ثم قطر (14 عالميا)، ثم السعودية (34 عالميا).

تأخر ترتيب الامارات وقطر 4 مراكز والأردن مركزاً واحداً في مقابل تحسن ترتيب السعودية مركزين لعام 2020

وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية

ترتيب عربي	الدولة	2019	2020	التغير
1	الإمارات	5	**9**	(4)
2	قطر	10	**14**	(4)
3	السعودية	26	**24**	2
7	الأردن	57	**58**	(1)
	المتوسط	24.5	26.3	(1.8)

المصدر :المعهد الدولي للتنمية الادارية ، 2020

الأرقام في عمود التغير باللون الأسود تعبر عن التحسن في الترتيب فيما تعبر الأرقام باللون الأحمر بين قوسين عن التأخر في الترتيب

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشر الحوكمة العالمي

Worldwide Governance Indicators

الإمارات وقطر وسلطنة عمان والكويت والأردن والبحرين والسعودية تتصدر المقدمة عربيا على التوالي

تقيس مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي ستة أبعاد رئيسية هي: السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، والجودة التنظيمية، وقواعد القانون، والصوت والمساءلة في أكثر من 200 دولة، وذلك بناءً على ما يقرب من 40 مصدر بيانات أنتجتها أكثر من 30 من معاهد المسح ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم ويتم تحديثها سنويًا منذ عام 2002. وفيما يلي وضع الدول العربية وفق آخر تقرير بعد ترتيب الدول العربية تنازليا اعتمادا على مجموع قيم الترتيب النسبي للمؤشرات الفرعية حيث تعبر القيم الأعلى عن أداء افضل :

الإمارات تصدرت الترتيب العربي في 4 مؤشرات وقطر حلت بالمقدمة في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب فيما حلت تونس في مقدمة مؤشر الصوت والمساءلة

- حلت كل من الإمارات، وقطر، وسلطنة عمان، والكويت،والأردن، والبحرين، والسعودية، وتونس، والمغرب، وفلسطين في مقدمة الترتيب العربي على التوالي بقيم اجمالية تتجاوز المتوسط العربي.
- تصدرت الامارات الترتيب العربي في جميع المؤشرات الفرعية فيما عدا مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب الذي تصدرته قطر ومؤشر الصوت والمساءلة الذي تصدرته تونس.
- حققت الدول العربية افضل اداء في مؤشر قواعد القانون تلاه مؤشرا السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة ثم مؤشر الجودة التنظيمية.
- شهد مؤشر الصوت والمساءلة ادنى اداء عربي في المتوسط وذلك مع تصدر تونس، ولبنان، والمغرب، والكويت، والأردن مقدمة الترتيب عربيا.

وضع الدول العربية في مؤشرات الحوكمة لعام 2019

ترتيب المجموع	الدولة	السيطرة على الفساد	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب	الجودة التنظيمية	قواعد القانون	الصوت والمساءلة	المجموع
1	الإمارات	83.7	88.9	69.5	78.4	77.9	17.7	416.1
2	قطر	79.3	75.0	70.0	74.0	75.5	13.8	387.6
3	سلطنة عمان	67.3	62.5	67.1	64.4	70.7	17.2	349.3
4	الكويت	51.0	52.9	54.3	57.7	61.1	29.1	305.9
5	الأردن	60.6	56.7	33.3	57.2	58.2	28.6	294.6
6	البحرين	56.7	63.9	22.4	67.8	68.8	9.9	289.4
7	السعودية	63.0	64.4	29.5	51.9	58.7	5.9	273.4
8	تونس	52.9	48.6	17.1	35.6	55.8	56.7	266.6
9	المغرب	45.7	47.6	32.4	46.2	48.6	29.6	249.9
10	فلسطين	46.6	23.1	4.8	56.7	33.7	21.2	186.0
11	موريتانيا	20.2	34.6	26.2	22.1	28.8	25.1	157.1
12	مصر	27.9	36.5	12.9	18.8	38.0	8.4	142.4
13	جيبوتي	20.7	24.0	34.8	20.7	18.3	10.8	129.3
14	لبنان	12.0	17.8	7.6	36.5	19.7	32.5	126.2
15	الجزائر	29.3	33.7	13.8	7.7	20.7	20.2	125.4
16	جزر القمر	15.4	3.8	41.9	10.6	12.5	28.1	112.3
17	العراق	8.7	9.6	1.9	9.6	3.8	22.7	56.3
18	السودان	7.7	5.3	6.7	3.8	10.6	5.4	39.5
19	ليبيا	2.4	1.9	1.4	1.0	1.9	7.9	16.5
20	اليمن	1.9	0.5	0.0	4.3	2.9	4.4	14.0
21	سوريا	1.4	3.4	0.5	3.4	1.0	1.5	11.1
22	الصومال	1.0	1.0	2.9	1.9	0.0	3.0	9.7
	المتوسط العربي	34.3	34.4	25.0	33.2	34.9	18.2	179.9

المصدر :البنك الدولي، 2020

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

مؤشر الابتكار العالمي

يقدّم مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو - WIPO) مقاييس مفصّلة عن الأداء الابتكاري في 131 دولة تمثل 94% من سكان العالم و 97.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بتعادل القوة الشرائية. ويعتمد المؤشر الرئيسي على مؤشرين فرعيين:

- المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار: يتكون من خمس ركائز للاقتصاد الوطني تعزز الأنشطة الابتكارية. وهي 1- البيئة المؤسسية وتشمل البيئة السياسية والقانونية وبيئة الاعمال، 2- رأس المال البشري والبحث وتشمل التعليم والانفاق على البحث والتطوير، 3- البنية الاساسية وتشمل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 4- وضع السوق وتشمل التمويل والاستثمار والتجارة، 5- بيئة الاعمال وتشمل المعرفة والابتكار.
- المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار: يتكون من ركيزتين، ويتمتع مؤشر المخرجات بنفس وزن مؤشر المدخلات في حساب المؤشر العام.

تنقسم كل ركيزة إلى ثلاث ركائز فرعية، كل منها يتكون من مؤشرات فردية، بإجمالي 80 متغيراً تغطي العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية ومجالات التعليم والبنى التحتية وتطوير الأعمال.

واستنادا لبيانات التقرير الثالث عشر لعام 2020 نستخلص النتائج التالية.

- بعد نمو الابتكار في العالم خلال العام 2018 بزيادة الانفاق على البحث والتطوير بنسبة 5.2%، عادت مسيرة التراجع بسبب أزمة كوفيد - 19.
- تأخر متوسط ترتيب الدول العربية بمقدار مركزين من 80 عام 2019 الى 82 عام 2020، وهو متوسط يقل عن متوسط الترتيب العالمي .
- تحسن ترتيب 5 دول عربية في المؤشر هي: الاردن وتونس (5 مراكز)، والسعودية، والامارات مركزين، ولبنان مركزاً واحداً.
- حلت الإمارات في المرتبة الاولى عربيا (34 عالميا)، ثم تونس في المرتبة الثانية عربيا (65 عالميا)، ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا (66 عالميا)، ثم قطر في المرتبة الرابعة عربيا (70 عالميا) ثم المغرب في المرتبة الخامسة عربيا (75 عالميا).
- من بين 13 دولة عربية مدرجة في المؤشر شهدت 8 دول تراجعا في ترتيبها العالمي، وحلت الكويت في المقدمة بتأخرها 18 مركزا، ثم الجزائر بتراجعها 8 مراكز، ثم قطر بتراجع 5 مراكز، ثم سلطنة عمان ومصر 4 مراكز، ثم اليمن مركزين، ثم المغرب والبحرين بتراجع مركز واحد.

تحسن ترتيب 5 دول عربية
وتراجع ترتيب 8 دول

الإمارات والسعودية وتونس و قطر
والمغرب تصدرت المؤشر

ترتيب الدول العربية
في مؤشر الابتكار العالمي

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير
1	الإمارات	36	**34**	2
2	تونس	70	**65**	4
3	السعودية	68	**66**	3
4	قطر	65	**70**	(5)
5	المغرب	74	**75**	(1)
6	الكويت	60	**78**	(18)
7	البحرين	78	**79**	(1)
8	الأردن	86	**81**	5
9	سلطنة عمان	80	**84**	(4)
10	لبنان	88	**87**	1
11	مصر	92	**96**	(4)
12	الجزائر	113	**121**	(8)
13	اليمن	129	**131**	(2)
	المتوسط	**80**	**82**	**(2)**

المصدر :المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2020

الأرقام في عمود التغير باللون الأسود تعبر عن التحسن في الترتيب فيما تعبر الأرقام باللون الأحمر بين قوسين عن التأخر في الترتيب

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME
Human Development Reports

مؤشر التنمية البشرية

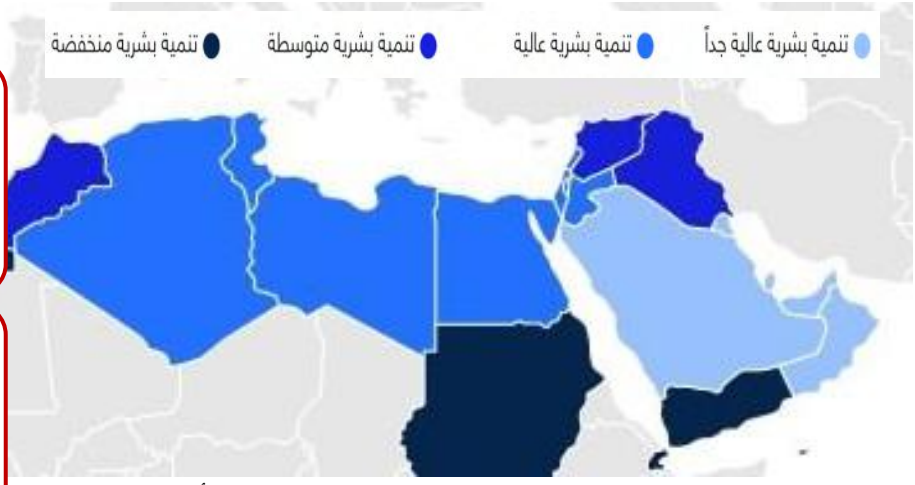

تراجع ترتيب الدول العربية مركزاً واحداً إلى 103 مراكز في المتوسط خلال العام 2020

دول مجلس التعاون تصدرت مقدمة الترتيب وتم تصنيفها في الخانة المرتفعة جدا للتنمية البشرية

يصدر مؤشر التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ويرصد اداء نحو 180 دولة من خلال عدد من المؤشرات من بينها: العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)، ومعدل الإلمام لدى البالغين بالقراءة والكتابة، ونسب الالتحاق بالمدارس، والناتج المحلي الإجمالي للفرد بتعادل القوة الشرائية بالدولار، ودليل العمر المتوقع.

وفيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على وضع الدول العربية في مؤشر العام 2020.

- صنف التقرير 6 دول عربية في خانة التنمية البشرية المرتفعة جداً، على رأسها الإمارات التي جاءت في المركز الـ30 على القائمة العالمية، تبعتها السعودية في المركز الـ40 عالمياً، والبحرين في المركز الـ42 عالمياً، وقطر في المركز الـ45 عالمياً، وعمان في المركز الـ60 عالمياً، والكويت في المركز الـ64 عالمياً.
- تراجع متوسط ترتيب الدول العربية بمقدار مركز واحد الى 103 مراكز في المتوسط خلال العام 2020.
- شهد العام 2020 تحسن ترتيب 6 دول في مقدمتها الامارات وليبيا بمقدار 5 مراكز، ثم فلسطين بمقدار 4 مراكز ثم البحرين وسوريا بمقدار 3 مراكز ثم لبنان بمقدار مركز واحد.
- تراجع ترتيب 8 دول عربية اهمها سلطنة عمان التي تراجعت بمقدار 13 مركزاً ثم الجزائر 9 مراكز ثم الكويت 7 مراكز ثم السعودية وقطر وتونس بمقدار 4 مراكز ثم العراق 3 مراكز والسودان مركزين.

تحسن ترتيب 6 دول في مقدمتها الإمارات وليبيا وفلسطين مقابل تراجع ترتيب 8 دول عربية أهمها سلطنة عمان ثم الجزائر ثم الكويت لعام 2020

ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير
1	الإمارات	35	**31**	4
2	السعودية	36	**40**	(4)
3	البحرين	45	**42**	3
4	قطر	41	**45**	(4)
5	سلطنة عمان	47	**60**	(13)
6	الكويت	57	**64**	(7)
7	الجزائر	82	**91**	(9)
8	لبنان	93	**92**	1
9	تونس	91	**95**	(4)
10	الأردن	102	**102**	0
11	ليبيا	110	**105**	5
12	فلسطين	119	**115**	4
13	مصر	116	**116**	0
14	المغرب	121	**121**	0
15	العراق	120	**123**	(3)
16	سوريا	154	**151**	3
17	موريتانيا	157	**157**	0
18	جيبوتي	166	**166**	0
19	السودان	168	**170**	(2)
20	اليمن	177	**179**	(2)
	المتوسط	102	103	(1)

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية،2020

الأرقام في عمود التغير باللون الأسود تعبر عن التحسن في الترتيب فيما تعبر الأرقام باللون الأحمر بين قوسين عن التأخر في الترتيب

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

يركز هذا الجزء على رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها او شهدت توسعات في الدول العربية خلال العام 2020، وذلك استنادا للمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العـــالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز العالمية، والتي تعد واحدة من أهم المصادر المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في رصد حركة الاستثمارات في العالم.

وفي هذا السياق يتم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية: أولها عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة، وعدد المشاريع المنفذة، والتكلفة الاستثمارية المقدرة لكل مشروع، وعدد الوظائف الجديدة التي ستستحدثها تلك المشاريع.

كما سيتم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لاهم الأقاليم والدول والشركات المستثمرة في المنطقة واهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلة لتلك المشاريع خلال العام 2020.

محتويات الجزء الثاني

تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2020	30
تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2020	31
أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2020	32
أهم الدول المستثمرة في الدول العربية لعام 2020	33
أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لعام 2020	34
أهم المشاريع في الدول العربية لعام 2020	35
أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2020	36
أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع لعام 2020	37

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2020

شهدت المشاريع اتجاها عاما للارتفاع منذ 2003 مع موجتي هبوط في 2009 و2020

عاودت مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة خلال العام 2020، تراجعها في الدول العربية بعد الارتفاع الواضح الذي شهدته على صعيد العدد خلال العام 2019، وذلك كنتيجة مباشرة لتداعيات فيروس كورونا المستجد واجراءات الاغلاق المصاحبة له، في المنطقة والعالم وخصوصا لدى الدول المصدرة الرئيسية لرؤوس الاموال وذلك وفقا لجميع المؤشرات كما يلي:

- تراجع عدد المشاريع الجديدة في الدول العربية بمعدل 38.3% من 999 مشروعاً عام 2019 الى 616 مشروعاً عام 2020، لتمثل 3.8% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم.
- تراجعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 40.5% من 57 مليار دولار الى نحو 34 مليار دولار بمتوسط 55 مليون دولار للمشروع.
- وفرت المشاريع الجديدة لعام 2020 أكثر من54 الف وظيفة بمتوسط 87 وظيفة للمشروع ، وبتراجع 47.3% مقارنة بنحو 103 الاف وظيفة عام 2019.

وكانت مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية شهدت اتجاها عاما للتذبذب خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2020. وإجمالا ارتفع عدد المشاريع من 415 مشروعاً عام 2003 الى 616 مشروعا عام 2020.

وحققت المشاريع رقما قياسيا بوصولها الى نحو 1170 مشروعاً عام 2008، وبلغت تكلفتها الاستثمارية التقديرية 168 مليار دولار وفرت أكثر من 264 الف فرصة عمل وذلك قبل ظهور تداعيات الازمة المالية العالمية.

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية (2003-2020)

السنة	عدد المشاريع	التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار	الوظائف
2020	616	33946	54083
2019	999	57009	102702
2018	768	82302	117368
2017	690	70375	77149
2016	668	90179	95434
2015	698	43313	82008
2014	743	60413	89099
2013	785	53189	68124
2012	899	45754	88586
2011	955	57043	99842
2010	885	58681	115663
2009	967	106280	138643
2008	1170	168115	264357
2007	641	50581	105263
2006	737	112340	163461
2005	542	75768	107663
2004	361	56672	58015
2003	415	46024	65675
المجموع	13539	1267983	1893135

تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2003-2020

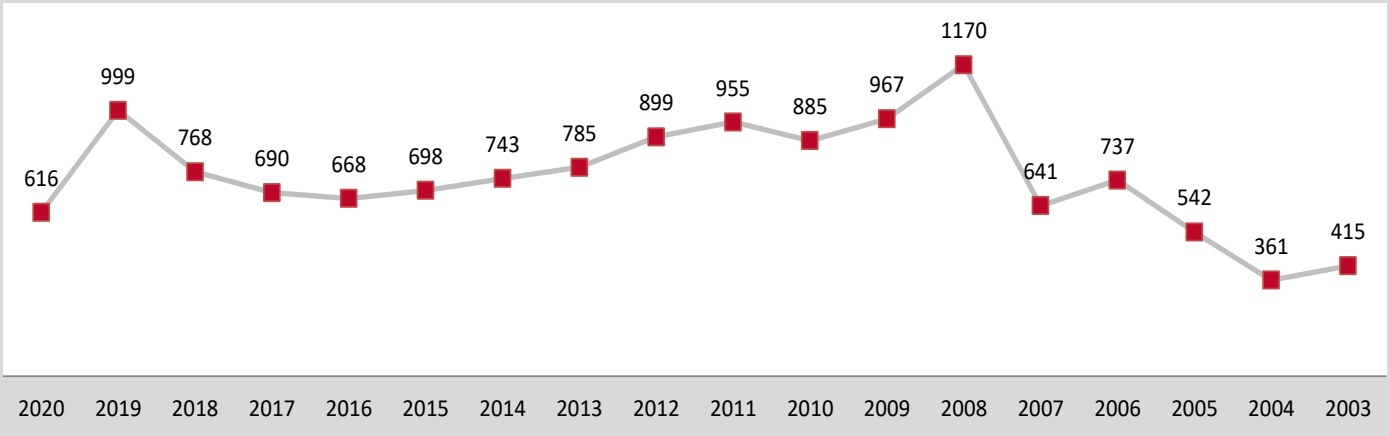

المصدر : FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2020

تراجع جميع المؤشرات خلال العام 2020

عدد المشاريع	التكلفة الرأسمالية	الوظائف الجديدة
-%38.3	%40.5-	%47.3-

شهد عام 2020 أسوأ أداء لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية على صعيد التكلفة الاستثمارية والتي تعد الأدنى منذ بدء تسجيل المشاريع في قاعدة بيانات FDI markets عام 2003 .

- شهد عدد المشاريع خلال عام الجائحة اتجاها عاما للتراجع من ذروتها البالغة 92 مشروعاً تمثل نحو 15% من الاجمالي، بتكلفة استثمارية 3.6 مليارات دولار وفرت 6.8 الاف وظيفة في يناير الى 55 مشروعاً بتكلفة استثمارية 2.4 مليار دولار وفرت نحو 3.9 الاف وظيفة في ديسمبر .
- كان شهر مايو من أكثر الشهور تأثرا بالجائحة خلال العام 2020. حيث شهد أدنى عدد للمشاريع بـ 26 مشروعا بتكلفة استثمارية تزيد على مليار دولار وفرت أكثر من الف وظيفة.
- سجلت التكلفة الاستثمارية للمشاريع ادني مستوى لها خلال شهر يونيو بقيمة 578 مليون دولار عبر 42 مشروعا وفرت نحو 1.6 الف فرصة عمل.
- بعد التعافي النسبي الذي شهدته المشاريع في شهر يوليو بالتزامن مع التخفيف التدريجي لإجراءات الاغلاق التام في العديد من دول المنطقة عاود عدد المشاريع تراجعه في شهر اغسطس قبل ان يعاود الصعود التدريجي خلال الاشهر المتبقية من العام.

التطور الشهري لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2020

الشهر	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	عدد الوظائف الجديدة
يناير	92	3605	6809
فبراير	76	7272	11571
مارس	40	1284	3443
أبريل	31	1089	2494
مايو	26	1081	1045
يونيو	42	578	1557
يوليو	67	11505	9412
أغسطس	37	776	2725
سبتمبر	38	1690	2504
اكتوبر	54	1329	4528
نوفمبر	58	1376	4042
ديسمبر	55	2349	3880
الاجمالي	616	33935	54010

التطور الشهري لعدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال 2020

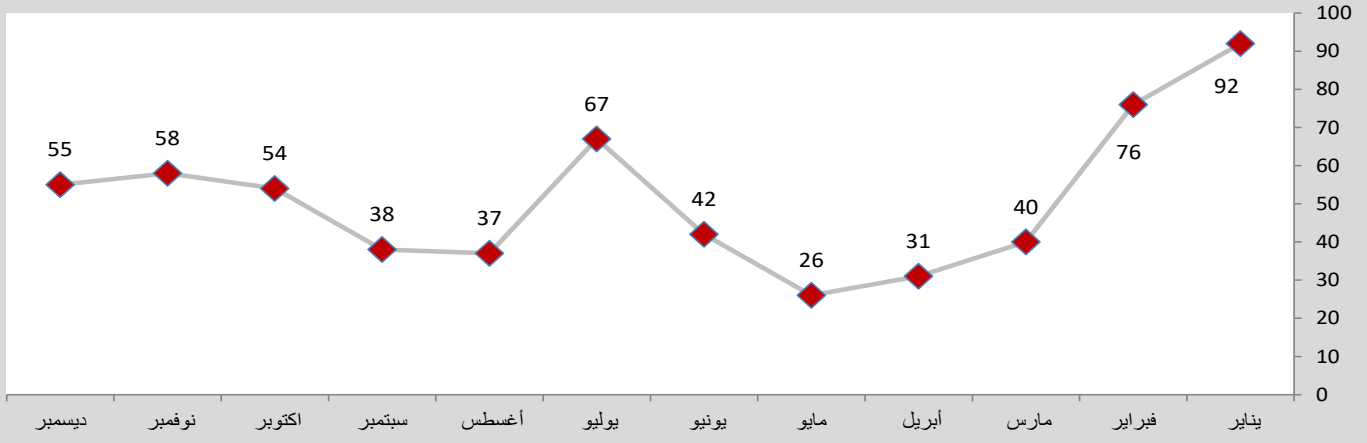

المصدر : FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2020

استنادا لقاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم التابعة لمؤسسة الفاينانشيال تايمز بشأن التوزيع الجغرافي لاهم المناطق الجغرافية المستثمرة في الدول العربية لعام 2020 يتضح ما يلي:

- تماشيا مع الاتجاه العالمي حلت أوروبا الغربية في المقدمة كأهم منطقة مستثمرة في الدول العربية بعدد 252 مشروعاً تمثل 40.9% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2020، وتم تنفيذ تلك المشاريع من قبل 223 شركة بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ نحو 7.74 مليارات دولار بحصة 22.8% من الاجمالي العربي، وقد وفرت تلك المشاريع نحو 21.4 الف فرصة عمل بحصة 39.6% من الاجمالي.

- تمثل دول آسيا والمحيط الهادي ثاني اهم مصدر للمشاريع في المنطقة بحصة 18.5% من حيث العدد و23.9% على صعيد التكلفة الاستثمارية، وحلت بعدها وبفارق ضئيل دول أمريكا الشمالية التي تساهم بنحو 17.2% من عدد المشاريع و37.5%من حيث تكلفة المشاريع، في مؤشر على ضخامة حجم المشاريع الامريكية بالمقارنة بنظيرتها الاوروبية والآسيوية وهو ما وضعها في المرتبة الاولى على صعيد التكلفة.

- حلت منطقة الشرق الاوسط في المرتبة الرابعة عربيا من حيث مساهمتها في مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة وبفارق ضئيل عن منطقتي امريكا الشمالية وآسيا بعدد 105 مشاريع تمثل 17% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2020، وتم تنفيذ تلك المشاريع من قبل 77 شركة بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ قيمتها نحو 4.7 مليارات دولار بحصة 13.9% من الإجمالي. وقد وفرت تلك المشاريع نحو 10.6 الاف فرصة عمل بحصة 19.6% من الاجمالي.

أوروبا الغربية

أهم إقليم مستثمر في الدول العربية من حيث عدد المشاريع وأمريكا الشمالية تصدرت على صعيد التكلفة

توزيع المشاريع على الأقاليم المستثمرة حسب العدد لعام 2020

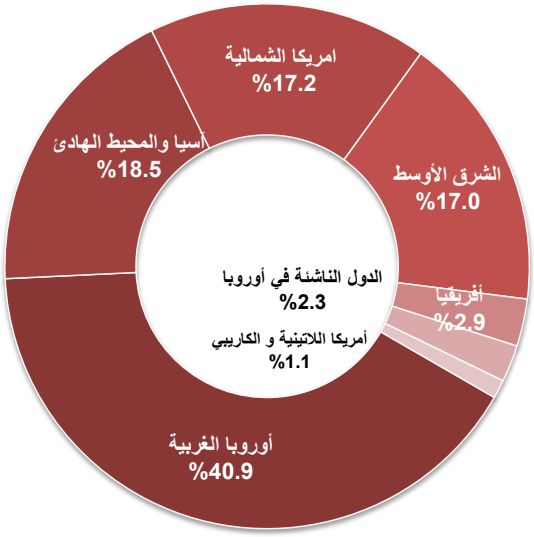

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية حسب المناطق الجغرافية لعام 2020

المنطقة المستثمرة	عدد المشاريع	%	التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار	%	متوسط التكلفة الرأسمالية	الوظائف الجديدة	%	متوسط الوظائف	عدد الشركات	%
أوروبا الغربية	252	40.9	7744	22.8	31	21376	39.6	84	223	42.2
آسيا والمحيط الهادئ	114	18.5	8111	23.9	71	9090	16.8	79	100	18.9
أمريكا الشمالية	106	17.2	12726	37.5	120	9515	17.6	89	98	18.5
الشرق الأوسط	105	17.0	4709	13.9	45	10569	19.6	100	77	14.6
أفريقيا	18	2.9	262	0.8	15	960	1.8	53	14	2.6
الدول الناشئة في أوروبا	14	2.3	174	0.5	12	1999	3.7	142	11	2.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7	1.1	211	0.6	30	501	0.9	71	7	1.3
المجموع	616	100	33935	100	55.1	54010	100	87	529	100

المصدر : FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

أهم الدول المستثمرة في الدول العربية خلال العام 2020

الولايات المتحدة

أهم مستثمر في الدول العربية بـ 23.3% من عدد المشاريع و 28.4% من التكلفة الاستثمارية و 20% من الوظائف الجديدة

- من إجمالي 59 دولة استثمرت في المنطقة عام 2020، تصدرت الولايات المتحدة قائمة أهم الدول المصدرة للمشاريع الجديدة الى الدول العربية ، وفق جميع المؤشرات حيث نفذت 100 مشروع تمثل 23.3% من عدد المشاريع بتكلفة 8.2 مليارات دولار تمثل 28.4% من الاجمالي، وقد وفرت تلك المشاريع 8.4 الاف وظيفة حصتها تزيد على 20% من الاجمالي.
- حلت المملكة المتحدة في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بحصة 19.3% من مجمل المشاريع المنفذة في المنطقة، فيما حلت في المرتبة السادسة على صعيد التكلفة بحصة 6.1%، كما جاءت في المرتبة الخامسة على صعيد الوظائف الجديدة بحصة 10.8%.
- استحوذت الدول العشر الاولى في كل مؤشر على نحو 70% من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، و85.1% من التكلفة الرأسمالية، و77.4% من مجمل الوظائف الجديدة الموفرة.
- ظهرت دولتان عربيتان ضمن قائمة اهم الدول المستثمرة في المنطقة: الاولى الامارات التي حلت في المرتبة الثالثة على صعيد عدد المشاريع والمرتبة الرابعة على صعيد التكلفة الاستثمارية والمرتبة الثانية على صعيد عدد الوظائف الجديدة. وكذلك السعودية التي حلت في المرتبة العاشرة على صعيد العدد والتاسعة على صعيد التكلفة الرأسمالية والثامنة على صعيد الوظائف الجديدة.
- من إجمالي 275 مدينة استثمرت في المنطقة، تمثل المدن الخمس الأولى خمس عدد المشاريع. حيث حلت لندن في المقدمة بـ 6.2% من عدد المشاريع. اما أبو ظبي فقد تصدرت من حيث متوسط الوظائف للمشروع ومتوسط حجم المشروع. كما حلت طوكيو في المقدمة بالتكلفة الاستثمارية الاجمالية بقيمة 4.47 مليارات دولار و 319 مليون دولار لكل مشروع.

المملكة المتحدة حلت في المرتبة الثانية بـ 19.3% من عدد المشاريع والخامسة بـ 10.8% من الوظائف

كندا حلت في المرتبة الثانية بـ 15.7% من تكلفة المشاريع بقيمة تتجاوز 4.5 مليارات دولار

أهم الدول المستثمرة في الدول العربية حسب عدد المشاريع لعام 2020

الترتيب	الدولة المستثمرة	عدد المشاريع	%
1	الولايات المتحدة	100	23.3
2	المملكة المتحدة	83	19.3
3	الإمارات	56	13.1
4	الهند	38	8.9
5	سويسرا	33	7.7
6	ألمانيا	29	6.8
7	فرنسا	28	6.5
8	الصين	21	4.9
9	هولندا	21	4.9
10	السعودية	20	4.7
	المجموع	429	69.6

أهم الدول المستثمرة في الدول العربية حسب التكلفة الرأسمالية لعام 2020

الترتيب	الدولة المستثمرة	التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار	%
1	الولايات المتحدة	8184	28.4
2	كندا	4541	15.7
3	اليابان	4502	15.6
4	الإمارات	2816	9.8
5	فرنسا	2773	9.6
6	المملكة المتحدة	1756	6.1
7	الصين	1524	5.3
8	الفلبين	1064	3.7
9	السعودية	868	3.0
10	ألمانيا	839	2.9
	المجموع	28868	85.1

أهم الدول المستثمرة في الدول العربية حسب الوظائف الجديدة لعام 2020

الترتيب	الدولة المستثمرة	عدد الوظائف الجديدة	%
1	الولايات المتحدة	8402	20.1
2	الإمارات	7176	17.2
3	ألمانيا	5656	13.5
4	فرنسا	4576	10.9
5	المملكة المتحدة	4500	10.8
6	الصين	3453	8.3
7	الهند	2491	6.0
8	السعودية	1968	4.7
9	اليابان	1909	4.6
10	سويسرا	1694	4.1
	المجموع	41825	77.4

المصدر : FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لعام 2020

أضخم مستثمر في المنطقة بتكلفة استثمارية 5.9 مليارات دولار تمثل 17.4% من الإجمالي

أكبر مستثمر في المشاريع من حيث العدد في الدول العربية بـ 9 مشاريع تمثل 1.5% من الإجمالي

- تراجع عدد الشركات المستثمرة في المنطقة بمعدل 35% من 815 شركة عام 2019 الى 529 شركة عام 2020.
- خلال العام 2020، اعلنت 266 شركة جديدة لم تكن مسجلة من قبل في قاعدة بيانات المشاريع عن 298 مشروعاً تكلفتها الاستثمارية 12 مليار دولار وفرت اكثر من 20 الف وظيفة.
- تركز عمل 63.5% من الشركات الاجنبية في الامارات ثم السعودية والمغرب ومصر.
- استحوذت الشركات العشر الاولى في كل مؤشر على نحو 7.5% من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، و 53.3% من التكلفة الرأسمالية، و31% من مجمل الوظائف الجديدة.
- حلت المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس) المتخصصة في توفير أماكن لعمل الشركات كمقرات حقيقية او افتراضية في المركز الاول كأكبر مؤسس للمشاريع الجديدة في المنطقة العربية خلال العام 2020 بـ 9 مشاريع تمثل 1.5% فقط من عدد المشاريع في المنطقة. تلتها شركة تشاينا موبايل انترناشونال (CMI)، المتخصصة في الدعم الفني لشركات تقديم خدمات الهاتف المحمول والتي تنفذ 6 مشاريع، ثم شركة اكسنتيا لاستشارت تراخيص العلامات التجارية (الفرانشايز).
- حلت شركة منتجات التهوية Air Products الامريكية المتخصصة في بيع الغازات والمواد الكيميائية للاستخدامات الصناعية في المرتبة الاولى عربيا على صعيد تكلفة المشاريع بقيمة 5.9 مليارات دولار تمثل 17.4% من الإجمالي. تلتها الشركة الكندية للأعمال (CHB) بتكلفة استثمارية 4.2 مليارات دولار وبحصة 12.4% من الاجمالي، ثم شركة ماروبيني في المرتبة الثالثة بقيمة 2.1 مليار دولار وبحصة 6.2%.

أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية حسب عدد المشاريع لعام 2020

الترتيب	الشركات المستثمرة	عدد المشاريع	%
1	المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس)	9	1.5
2	تشاينا موبايل انترناشونال (CMI)	6	1.0
3	اكسنتيا لاستشارات الفرانشايز	5	0.8
4	كندا إنكوربوريتد لفحص الموارد(RICI)	5	0.8
5	GoMyCode	4	0.6
6	لولو	4	0.6
7	NOW Money	4	0.6
8	الشرق نيوز	3	0.5
9	إعمار العقارية	3	0.5
10	غوغل	3	0.5
	المجموع	616	7.5

أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية حسب التكلفة الرأسمالية لعام 2020

الترتيب	الشركات المستثمرة	التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار	%
1	منتجات التهوية	5910	17.4
2	الكندية القابضة للاعمال (CHB)	4200	12.4
3	ماروبيني	2100	6.2
4	إيتوتشو	1160	3.4
5	برايم باور الشرق الأوسط (PPME)	1063	3.1
6	كوريتا أوروبا	1000	2.9
7	بوستيك	910	2.7
8	تشاينا موبايل انترناشونال (CMI)	620	1.8
9	للطاقة المتجددة EDF	558	1.6
10	بيسيكس	558	1.6
	المجموع	33935	53.3

أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية حسب الوظائف الجديدة لعام 2020

الترتيب	الشركات المستثمرة	عدد الوظائف الجديدة	%
1	منتجات التهوية	2966	5.5
2	مجموعةPSA (بيجو ورينو)	2525	4.7
3	درايكسلماير	2500	4.6
4	للاغذية IHC	2500	4.6
5	ريلمي للهواتف الذكية الصينية	1200	2.2
6	مجموعة كارنوال	1190	2.2
7	شين قونغ للمواد الجديدة	1040	1.9
8	سيمنز	1000	1.9
9	أنظمة الإضاءة Varroc	960	1.8
10	ماجوريل	866	1.6
	المجموع	54010	31

المصدر : FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

أهم المشاريع في الدول العربية لعام 2020

قطاع الطاقة استحوذ على أهم 5 مشاريع جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من حيث التكلفة

- استحوذ قطاع الطاقة على قائمة اهم 5 مشاريع جديدة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من حيث التكلفة الاستثمارية وتركزت في منطقة الخليج.
- المشاريع التي توفر ما بين 10 و 24 وظيفة تمثل أكثر من ثلث المشاريع، بينما تمثل المشاريع التي تخلق 100 وظيفة أو أكثر ما يقرب من خمس المشاريع.
- 90.4% من المشاريع تعد استثمارات جديدة بمتوسط 57.30 مليون دولار، و81 فرصة عمل للمشروع الواحد، في المقابل يبلغ المتوسط لمشاريع التوسع والمشاركة في الموقع نحو 36.8 مليون و 9.2 ملايين دولار على التوالي.
- تعد فرنسا المصدر الاول للمشاريع الضخمة بمتوسط تكلفة 99 مليون دولار للمشروع بزيادة مرتين تقريبا عن المتوسط العام للمشاريع، وذلك رغم انها احتلت المرتبة السابعة على صعيد العدد بـ 28 مشروعا بتكلفة استثمارية اجمالية 2.77 مليار دولار وفرت 4576 وظيفة جديدة.

وفيما يلي قائمة بأهم المشاريع مرتبة حسب التكلفة الاستثمارية :

مصنع الهيدروجين في مدينة نيوم السعودية	**5 مليارات دولار**	أعلنت شركة Air Products للكيماويات الامريكية في يوليو 2020 عن عزمها انشاء مصنع للهيدروجين في مدينة نيوم الجديدة بمنطقة تبوك السعودية بتكلفة 5 مليارات دولار بالشراكة مع شركة اكواباور السعودية حيث من المتوقع ان ينتج المصنع 650 طنًا من الهيدروجين يوميًا على أن يتم شحنها على شكل أمونيا إلى الأسواق العالمية ثم تحويلها مرة أخرى إلى هيدروجين. ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج الأمونيا في عام 2025.
مصفاة منطقة الدقم الاقتصادية في سلطنة عمان	**4.2 مليارات دولار**	اعلنت شركة أعمال كندا القابضة Canada Business Holdings Inc (CHB) في يوليو 2020 عن عزمها استثمار 4.2 مليارات دولار في مصفاة لإنتاج وقود منخفض الكبريت (LSFO) في منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة في سلطنة عمان بطاقة 300 الف برميل يوميا، وذلك بهدف تلبية احتياجات الاسواق المتزايدة من الوقود النظيف.
محطة توليد الطاقة بتوربينات الغاز في الفجيرة الإماراتية	**1.444 مليار دولار**	تخطط شركة Marubeni اليابانية لبناء وتشغيل وصيانة محطة طاقة توربينات الغاز ذات الدورة المركبة في الفجيرة بالإمارات بتكلفة 1444 مليون دولار، وبطاقة 2.4 جيجاوات، بحلول عام 2023 وسيتم تطوير المحطة من قبل كونسورتيوم يضم ماروبيني ومؤسسة أبو ظبي للطاقة، حيث ستمتلك الأولى حصة 40%، فيما ستتملك حكومة أبوظبي بشكل غير مباشر 60% من الأسهم. وذلك بموجب اتفاقية شراء الطاقة الموقعة مع شركة الإمارات للماء والكهرباء (EWEC)
محطة تحويل النفايات لطاقة كهربائية في دبي	**1.16 مليار دولار**	دخلت شركة إيتوتشو اليابانية، وشركة هيتاشي زوسين إينوفا التجارية اليابانية، وشركة دبي القابضة الإماراتية، في مشروع مشترك بتكلفة 1.16 مليار دولار لتأسيس محطة لتحويل النفايات إلى طاقة كهربائية في دبي بالإمارات. وذلك بقدرة 200 ميغاوات لخدمة 140 ألف منزل على أن تبدأ العمل في عام 2024. وستمتلك إيتوتشو 20% من المشروع ، وشركة هيتاشي زوسين إينوفا 10%، ودبي القابضة 31% ، فيما ستقتسم الحصة المتبقية ثلاث شركات أخرى.
محطة الطاقة الجديدة في مدينة أم قصر العراقية	**1.063 مليار دولار**	اعلنت شركة برايم باور الشرق الأوسط (PPME) المشغل لمشاريع البنية التحتية للطاقة والتابعة لشركة برايم مترو باور القابضة الفلبينية في فبراير 2020، عن استثمار 1063 مليون دولار في محطة طاقة جديدة في مدينة أم قصر العراقية بموجب اتفاقية لشراء الطاقة لمدة 23 عامًا موقعة مع الشركة العامة لموانئ العراق (GCPI). حيث ستزداد طاقة المشروع تدريجيا من 29.3 ميجاوات حاليا إلى 68.4 ميجاوات ثم إلى 150 ميجاوات بنهاية المشروع.

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2020

تواصل التركز الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول

الدول الخمس الأولى استحوذت على 87.7% من عدد المشاريع و86.6% من التكلفة و83.5% من الوظائف الجديدة

- تواصل خلال العام 2020 التركز الجغرافي لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول بمختلف المؤشرات سواء العدد او التكلفة الاستثمارية او الوظائف الجديدة.
- استحوذت الدول الخمس الاولى في كل المؤشرات والتي ضمت كلاً من الامارات والسعودية والمغرب ومصر وسلطنة عمان وتونس على 87.7% من عدد المشاريع و86.6% من التكلفة الاستثمارية و83.5% من الوظائف الجديدة.
- حلت الامارات في المرتبة الاولى كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث العدد بـ 347 مشروعا، مثلت 56.3% من مجمل المشاريع المنشاة في المنطقة، كما حلت الاولى من حيث الوظائف المستحدثة بـ 14.7 الف وظيفة وبحصة 27.3% من الاجمالي، في حين حلت كثاني أكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة بقيمة 9.1 مليارات دولار وبحصة 26.9% من الاجمالي.
- تصدرت السعودية الدول العربية كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 10.4 مليارات دولار مثلت 30.7% من اجمالي المشاريع في المنطقة، في حين حلت في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ 73 مشروعا تمثل 11.9% من الاجمالي، وفرت اكثر من 8.8 ألاف فرصة عمل جديدة.
- المغرب كان ثالث أكبر مستفيد باستقباله 54 مشروعا تمثل 8.8% من الاجمالي، تجاوزت تكلفتها الاستثمارية التقديرية نحو 2.4 مليار دولار ووفرت 11.8 الف فرصة عمل.
- مصر حلت في المرتبة الرابعة بـ 43 مشروعا بلغت تكلفتها الاستثمارية نحو 1.4 مليار دولار ووفرت اكثر من 6 الاف فرصة عمل.

توزيع المشاريع على الدول العربية حسب العدد لعام 2020

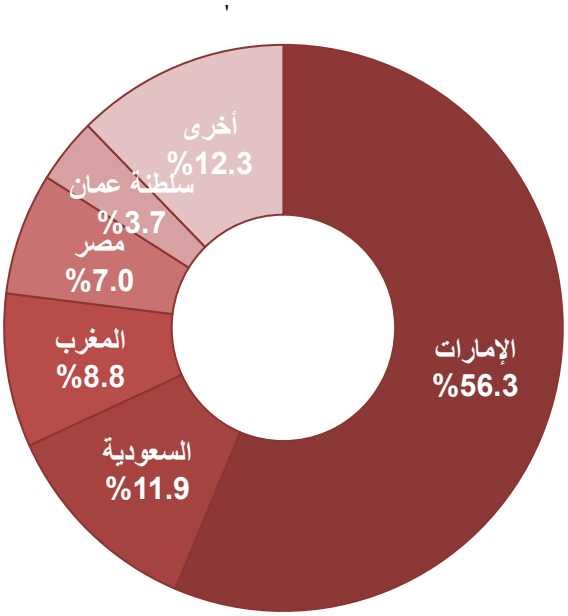

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة موزعة على الدول العربية لعام 2020

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار	متوسط النفقات الرأسمالية للمشروع	الوظائف الجديدة	متوسط الوظائف للمشروع	عدد الشركات
الإمارات	347	9139	26	14729	42	336
السعودية	73	10411	143	8780	120	64
المغرب	54	2402	45	11813	218	49
مصر	43	1387	32	6096	141	42
سلطنة عمان	23	6119	266	2396	104	22
قطر	20	915	46	1000	50	19
البحرين	15	883	59	1547	103	15
تونس	9	482	54	3707	411	9
الكويت	9	200	22	511	56	9
الجزائر	6	77	13	251	41	6
الأردن	6	248	41	225	37	6
لبنان	3	84	28	84	28	3
السودان	2	319	160	2572	1286	2
جيبوتي	2	101	51	109	54	2
العراق	1	1063	1063	97	97	1
الصومال	1	94	94	72	72	1
موريتانيا	1	11	11	14	14	1
ليبيا	1	0	0	7	7	1
المجموع	616	33935	55	54010	87	529

المصدر : FDI Markets

أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2020

الإمارات

الأولى في عدد المشاريع بحصة 56.3% والأولى في الوظائف بـ 27.3%

السعودية

الأولى في التكلفة بـ 30.7% والثانية في العدد بـ 11.9%

عمان

ثالث أكبر مستقبل للمشاريع بحصة 18% من التكلفة

المغرب

الثانية في حجم الوظائف الجديدة بـ 21.9% من الإجمالي العربي

من بين 64 مدينة عربية مستقبلة للمشاريع عام 2020، حلت دبي في المقدمة بنحو 40% من عدد المشاريع واكبر تكلفة استثمارية بقيمة 4.82 مليارات دولار واضخم وظائف بـ 9532 وظيفة جديدة، في المقابل شهدت مدينتا الجبيل والقنيطرة أكبر متوسط لحجم تكلفة استثمارية لمشروع واكبر متوسط وظائف، على التوالي.

مصر

الرابعة في عدد المشاريع بحصة 7% والخامسة في التكلفة بـ 4.1%

تونس

الخامسة في عدد الوظائف الجديدة بـ 6.9% من الإجمالي العربي

أهم الدول العربية المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة حسب عدد المشاريع لعام 2020

الترتيب	الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	%
1	الإمارات	347	56.3
2	السعودية	73	11.9
3	المغرب	54	8.8
4	مصر	43	7.0
5	سلطنة عمان	23	3.7
6	قطر	20	3.2
7	البحرين	15	2.4
8	الكويت	9	1.5
9	تونس	9	1.5
10	الجزائر	6	1.0
11	الأردن	6	1.0
12	لبنان	3	0.5
13	جيبوتي	2	0.3
14	السودان	2	0.3
15	العراق	1	0.2
16	ليبيا	1	0.2
17	موريتانيا	1	0.2
18	الصومال	1	0.2
	المجموع	616	100

أهم الدول العربية المستقبلة لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة حسب التكلفة الرأسمالية لعام 2020

الترتيب	الدولة المستقبلة	التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار	%
1	السعودية	10411	30.7
2	الإمارات	9139	26.9
3	سلطنة عمان	6119	18.0
4	المغرب	2402	7.1
5	مصر	1387	4.1
6	العراق	1063	3.1
7	قطر	915	2.7
8	البحرين	883	2.6
9	تونس	482	1.4
10	السودان	319	0.9
11	الأردن	248	0.7
12	الكويت	200	0.6
13	جيبوتي	101	0.3
14	الصومال	94	0.3
15	لبنان	84	0.2
16	الجزائر	77	0.2
17	موريتانيا	11	0.0
18	ليبيا	0	0.0
	المجموع	33935	100

أهم الدول العربية المستقبلة لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة حسب الوظائف الجديدة لعام 2020

الترتيب	الدولة المستقبلة	عدد الوظائف الجديدة	%
1	الإمارات	14729	27.3
2	المغرب	11813	21.9
3	السعودية	8780	16.3
4	مصر	6096	11.3
5	تونس	3707	6.9
6	السودان	2572	4.8
7	سلطنة عمان	2396	4.4
8	البحرين	1547	2.9
9	قطر	1000	1.9
10	الكويت	511	0.9
11	الجزائر	251	0.5
12	الأردن	225	0.4
13	جيبوتي	109	0.2
14	العراق	97	0.2
15	لبنان	84	0.2
16	الصومال	72	0.1
17	موريتانيا	14	0.0
18	ليبيا	7	0.0
	المجموع	54010	100

المصدر : FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2020

خدمات الأعمال أهم قطاع بحصة 19.6% من عدد المشاريع تلاه البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات ثم الخدمات المالية ثم الأغذية والمشروبات والاتصالات

- توزعت مشاريع الاستثمار الاجنبي في الدول العربية لعام 2020 على 32 قطاعا رئيسيا، واستحوذت القطاعات الخمس الاولى على غالبية المشاريع من حيث العدد.
- ساهم قطاع الطاقة المتجددة بأضخم المشاريع بمتوسط 236 مليون دولار لكل مشروع. كما ساهم قطاع الأغذية والمشروبات بأكبر عدد من الوظائف، بمتوسط 234 وظيفة لكل مشروع.
- استحوذ قطاع خدمات الأعمال على 121 مشروعاً بحصة 19.6% من مجمل المشاريع تم تنفيذها من قبل 99 شركة بتكلفة 1.29 مليار دولار وفرت 5611 وظيفة . وبلغ العدد ذروته خلال يناير بـ 24 مشروعًا.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية موزعة على أهم القطاعات لعام 2020

القطاعات المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار	متوسط النفقات الرأسمالية	الوظائف الجديدة	متوسط الوظائف	عدد الشركات
خدمات الأعمال	121	1292	11	5611	46	99
البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	118	1890	16	3220	27	112
الخدمات المالية	69	1441	21	2051	29	64
مجال الاتصالات	45	2916	65	4255	94	32
الأغذية والمشروبات	26	1386	53	6099	234	22
معدات صناعية	25	277	11	1213	48	25
العقارات	25	329	13	940	37	16
النقل والتخزين	24	625	26	1540	64	20
مكونات الكترونية	19	738	39	3322	174	15
الطاقة المتجددة	15	3540	236	966	64	14
الفنادق والسياحة	13	1166	90	1878	144	11
الفحم والنفط والغاز	12	6789	566	919	76	10
المواد الكيميائية	11	8215	747	4348	395	9
مكونات السيارات	10	229	23	5963	596	8
البلاستيك	8	329	41	1233	154	8
الرعاية الصحية	8	149	19	735	91	6
الأدوية	8	127	16	600	75	8
السيارات ومكوناتها	7	474	68	2844	406	7
المعادن	6	821	137	1316	219	6
الفضاء	6	82	14	379	63	6
آلات ومعدات الأعمال	6	66	11	351	58	6
أجهزة طبية	6	42	7	322	53	6
المعادن	4	463	116	984	246	4
منتجات المستهلك	4	20	5	609	152	4
التسلية والترفيه	4	237	59	552	138	3
مواد بناء	4	109	27	129	32	4
التكنولوجيا الحيوية	3	70	23	161	53	3
معدات النقل لغير السيارات	3	6	2	39	13	2
المنسوجات	2	76	38	1203	601	2
الفضاء والدفاع	2	19	10	168	84	2
المحركات والتوربينات	1	10	10	30	30	1
الالكترونيات الاستهلاكية	1	4	4	30	30	1
المجموع	616	33935	55	54010	87	529

المصدر : FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

اهم القطاعات المستقبلة للمشاريع لعام 2020

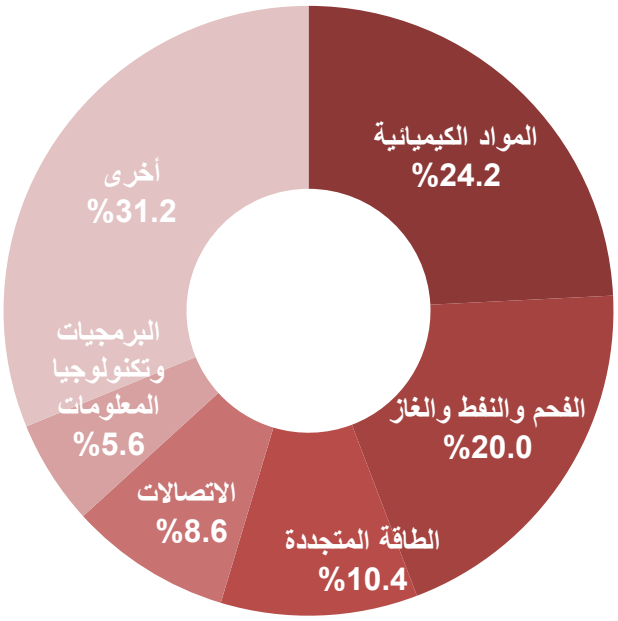

المواد الكيميائية تصدرت القائمة على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة 8215 مليون دولار

- حل قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية بـ 118 مشروعا وبحصة 19.2% من مجمل المشاريع بتكلفة اجمالية تبلغ نحو 1.9 مليار دولار وفرت 3220 وظيفة جديدة خلال العام.
- من إجمالي 15 نشاطًا تجاريًا، تمثل الخمسة الأوائل غالبية المشاريع. حيث حل نشاط المبيعات والتسويق في المقدمة بعدد المشاريع فيما حل نشاط التصنيع في المقدمة بالتكلفة الاستثمارية بقيمة 16.37 مليار دولار وفي الوظائف بأكثر من 25.8 الف وظيفة.
- جاءت قطاعات المواد الكيميائية، والفحم والنفط والغاز والطاقة المتجددة في المراتب الثلاث الاولى من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة إجمالية 18.5 مليارات دولار وبحصة 55% من الاجمالي العربي.
- استحوذت القطاعات العشر الاولى على 79.1% من عدد المشاريع و86.8% من التكلفة الاستثمارية و73% من الوظائف الجديدة خلال العام 2020.

حل نشاط المبيعات والتسويق في المقدمة بعدد المشاريع وتصدر نشاط التصنيع المقدمة بالتكلفة الاستثمارية بقيمة 16.37 مليار دولار

أهم القطاعات المستقبلة في الدول العربية حسب عدد المشاريع لعام 2020

الترتيب	القطاعات المستقبلة	عدد المشاريع	%
1	خدمات الأعمال	121	19.6
2	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	118	19.2
3	الخدمات المالية	69	11.2
4	الاتصالات	45	7.3
5	المأكولات والمشروبات	26	4.2
6	معدات صناعية	25	4.1
7	العقارات	25	4.1
8	النقل والتخزين	24	3.9
9	مكونات الكترونية	19	3.1
10	الطاقة المتجددة	15	2.4
	المجموع	487	79.1

أهم القطاعات المستقبلة في الدول العربية حسب التكلفة الرأسمالية لعام 2020

الترتيب	القطاعات المستقبلة	التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار	%
1	المواد الكيميائية	8215	24.2
2	الفحم والنفط والغاز	6789	20.0
3	الطاقة المتجددة	3540	10.4
4	مجال الاتصالات	2916	8.6
5	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	1890	5.6
6	الخدمات المالية	1441	4.2
7	الاغذية والمشروبات	1386	4.1
8	خدمات الأعمال	1292	3.8
9	الفنادق والسياحة	1166	3.4
10	المعادن	821	2.4
	المجموع	29455	86.8

أهم القطاعات المستقبلة في الدول العربية حسب الوظائف الجديدة لعام 2020

الترتيب	القطاعات المستقبلة	عدد الوظائف الجديدة	%
1	الاغذية والمشروبات	6099	11.3
2	مكونات السيارات	5963	11.0
3	خدمات الأعمال	5611	10.4
4	المواد الكيميائية	4348	8.1
5	الاتصالات	4255	7.9
6	مكونات الكترونية	3322	6.2
7	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	3220	6.0
8	السيارات ومكوناتها	2844	5.3
9	الخدمات المالية	2051	3.8
10	الفنادق والسياحة	1878	3.5
	المجموع	39591	73

المصدر : FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2020

يوفر هذا الجزء معلومات أكثر تخصصا عن حركة الاستثمارات العربية البينية خلال العام 2020 والتي تعد جزءا من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. حيث يتم رصد مشاريع الاستثمار العربي المباشر التي تم استحداثها او شهدت توسعات في الدول العربية من قبل الشركات العربية، وذلك استنادا للمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز العالمية.

وفي هذا السياق يتم أيضا استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية أولها عدد الشركات العربية المستثمرة في المنطقة وعدد المشاريع المنفذة والتكلفة الاستثمارية المقدرة لكل مشروع وعدد الوظائف الجديدة التي ستستحدثها تلك المشاريع.

كما يتم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لاهم الدول العربية والشركات العربية المستثمرة في المنطقة واهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلة لتلك المشروعات خلال العام 2020

محتويات الجزء الثالث

تطور المشاريع العربية البينية 2003 – 2020	42
التوزيع القطاعي للمشاريع العربية البينية لعام 2020	43
أهم الدول العربية المستقبلة والمستثمرة للمشاريع العربية لعام 2020	44
أهم المشاريع لعام 2020	45

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2020

تطور المشاريع خلال عام 2020

تراجع عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني المباشر بنسبة 42.1% وتكلفتها الاستثمارية الإجمالية بمعدل 68.8% إلى 4.8 مليارات دولار

نفذت 77 شركة من 9 دول عربية 110 مشاريع منها 96.4% جديدة بمتوسط تكلفة 44.2 مليون دولار للمشروع الواحد

شهدت مؤشرات الاستثمار العربي البيني في الدول العربية تراجعا خلال العام 2020 مقارنة بالعام 2019، وذلك وفق قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كما يلي:

- تراجع عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني المباشر بنسبة 42.1% من 190 مشروعا الى 110 مشاريع لتمثل 17.9% من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة التي شهدتها الدول العربية خلال العام 2020.
- هبوط التكلفة الاستثمارية للمشاريع بمعدل 68.8% من 15.3 مليار دولار الى 4.8 مليارات لتمثل 14.1% من مجمل تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة التي شهدتها الدول العربية.
- تراجع عدد الوظائف الجديدة التي توفرها تلك المشاريع بمعدل 24.9% من 14.5 الف وظيفة الى 10.9الاف وظيفة لتمثل 20.1% من مجمل الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة التي شهدتها الدول العربية.
- مثلت الاستثمارات الجديدة 96.4% من عدد المشاريع. بمتوسط 44.2 مليون دولار و98 وظيفة لكل مشروع. في المقابل بلغ متوسط مشاريع التوسع 23.3 مليون دولار كتكلفة و104 وظائف.
- استثمرت 77 شركة من تسع دول عربية في المنطقة وقد ساهمت الشركات العشر الكبرى بعدد 34 مشروعًا بحصة 30.9% من الإجمالي، و19.7% من فرص العمل و20.8% من التكلفة الاستثمارية.
- شهد شهر أكتوبر أكبر عدد للمشاريع بـ 16 مشروعا مثلت 14.5% من الاجمالي، ووفرت تلك المشاريع 30.1% من الوظائف و16.5% من التكلفة الاستثمارية لمجمل العام 2020.
- ساهم أكبر 10% من المستثمرين بإنشاء 29 مشروعًا، بحصة 26% من عدد المشاريع. بتكلفة استثمارية 722 مليون دولار وفرت 1،967 وظيفة، بحصة 20% من الإجمالي.
- المشاريع التي توفر ما بين 10 و24 وظيفة مثلت ثلث العدد، بينما مثلت المشاريع التي وفرت 100 وظيفة أو أكثر ربع عدد المشاريع.

تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار المباشر العربي البيني بالمليار دولار

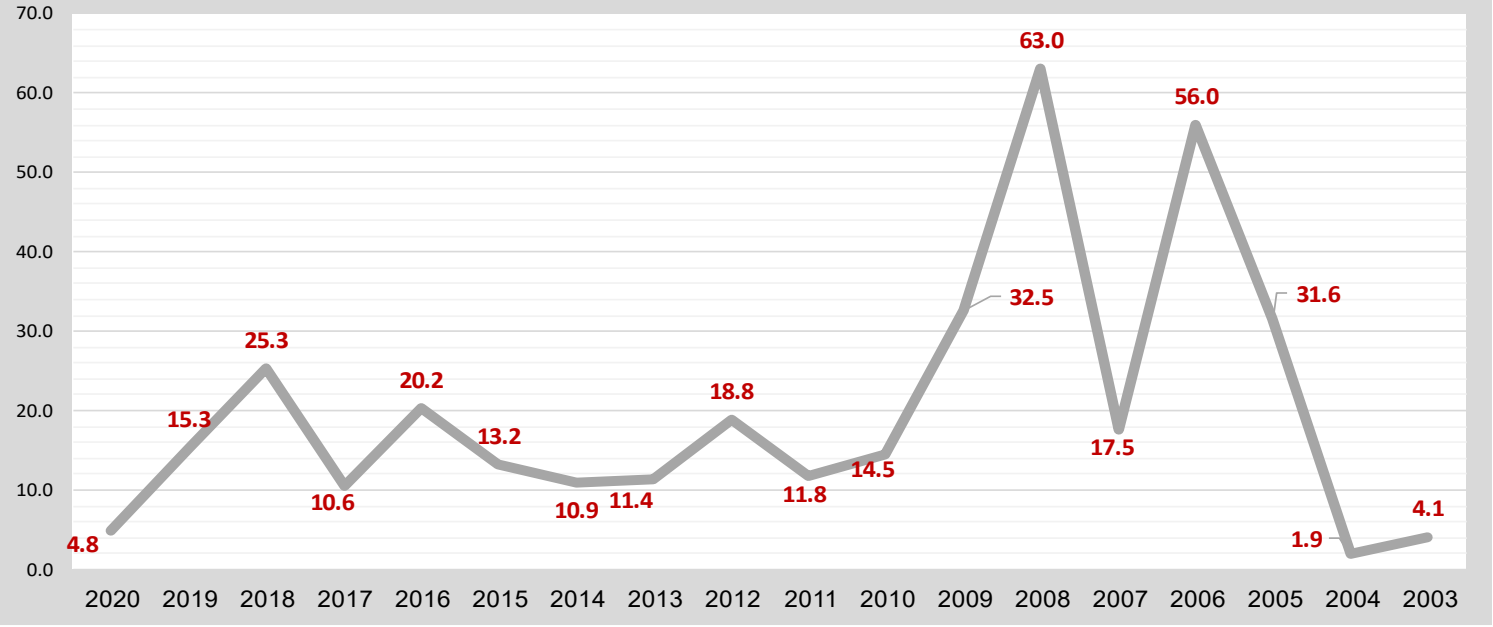

المصدر : FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2020

التوزيع القطاعي للمشاريع العربية البينية لعام 2020

قطاع خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في المقدمة عربيا بـ 18.2% من عدد المشاريع

- من إجمالي 20 قطاعا مستقبلة للاستثمارات العربية، استحوذت الخمسة الأوائل على أكثر من ثلثي عدد المشاريع. كما حل قطاع خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في المقدمة بـ 18.2% من عدد المشاريع، تلاه قطاع خدمات الاعمال بـ 16.4%.
- وفر قطاع الأغذية والمشروبات أكبر عدد من الوظائف فيما ساهم قطاع الاتصالات بأعلى تكلفة استثمارية بقيمة 842.3 مليون دولار وبحصة 17.6% من الاجمالي، بينما ساهم قطاع الفنادق والسياحة بأعلى متوسط استثمار بقيمة 87 مليون دولار لكل مشروع.
- من إجمالي 12 نشاطًا تجاريًا استهدفتها المشاريع العربية، حل نشاط المبيعات والتسويق والدعم في المقدمة بـ 32 مشروعا تلاه نشاط خدمات الأعمال في المرتبة الثانية بـ 30 مشروعا.
- وفر نشاط التصنيع أكبر عدد من الوظائف (4159 وظيفة) وساهم بأكبر استثمار (1.27 مليار دولار)، إضافة لأعلى متوسط للوظائف والتكلفة لكل مشروع.

توزيع المشاريع على القطاعات حسب العدد لعام 2020

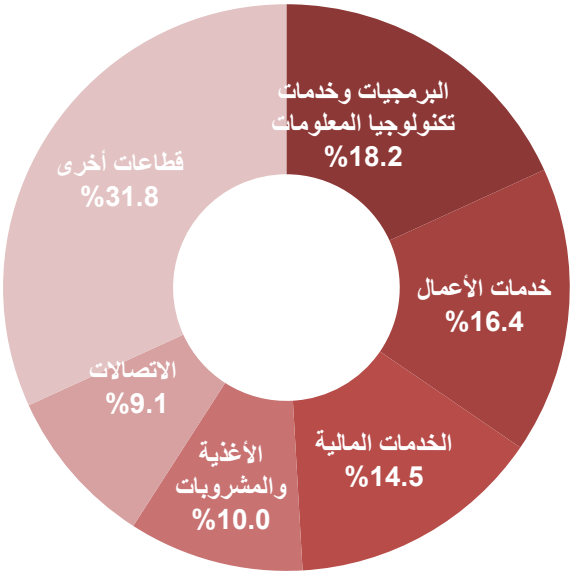

من إجمالي 12 نشاطًا تجاريًا استهدفتها المشاريع العربية حل نشاط المبيعات والتسويق والدعم في المقدمة بـ 32 مشروعا

التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2020

القطاع	عدد المشاريع	الوظائف	متوسط الوظائف	التكلفة الاستثمارية	متوسط التكاليف
البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	20	741	37.0	177.4	8.9
خدمات الأعمال	18	491	27.0	361.6	20.1
الخدمات المالية	16	799	49.0	666.3	41.6
الأغذية والمشروبات	11	3987	362.0	726.1	66
الاتصالات	10	854	85.0	842.3	84.2
النقل والتخزين	7	584	83.0	231.7	33.1
الفنادق والسياحة	4	614	153.0	347.8	87
العقارات	4	630	157.0	208.4	52.1
المعدات الصناعية	3	173	57.0	48.5	16.2
الطاقة المتجددة	3	116	38.0	138.1	46
قطاعات أخرى	14	1889	134.0	1027.7	73.4
المجموع	110	10878	98	4775.9	43.4

المصدر : FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2020

أهم الدول العربية المستقبلة والمستثمرة للمشاريع العربية لعام 2020

أهم الدول المستقبلة

السعودية تصدرت 13 دولة عربية باستقبالها 29 مشروعا تكلفتها 1.35 مليار دولار

- من بين إجمالي 13 دولة مستقبلة للاستثمارات العربية، حلت السعودية في المقدمة بأكثر من ربع عدد المشاريع. فيما حصلت مصر على أكبر عدد من الوظائف الاجمالية، في حين شهدت المغرب أكبر متوسط للوظائف بـ 248 وظيفة لكل مشروع.
- حظيت السعودية بأعلى قيمة إجمالية للاستثمار، في حين شهدت سلطنة عمان أعلى متوسط بقيمة 84.5 مليون دولار لكل مشروع.
- من بين 29 مدينة عربية مستقبلة للمشاريع العربية، استحوذت الخمس الأوائل على 40% من المشاريع. حيث جاءت دبي في المقدمة باستحواذها على أكثر من 10% من عدد المشاريع.

الدول العربية المستقبلة للمشاريع العربية لعام 2020

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	عدد الشركات	الوظائف	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار
السعودية	29	23	1698.0	1352.2
الإمارات	25	21	1023.0	614.9
مصر	19	19	1703.0	466
سلطنة عمان	11	10	1227.0	929.6
البحرين	7	7	893.0	540.8
الكويت	6	6	323.0	140.4
المغرب	4	4	994.0	234.9
الجزائر	2	2	67.0	30
لبنان	2	2	72.0	78.3
قطر	2	1	314.0	69.8
الدول المستقبلة الأخرى	3	3	2564.0	318.9
المجموع	110	77	10878	4775.8

أهم الدول المستثمرة

الإمارات تصدرت 9 دول عربية بتنفيذ 56 مشروعا تكلفتها 2.8 مليار دولار

- من إجمالي تسع دول عربية مستثمرة في المنطقة حلت الإمارات في المقدمة بـ 56 مشروعا نفذتها 39 شركة بتكلفة 2.8 مليار دولار وفرت 7.2 الاف وظيفة. تلتها السعودية ثم البحرين ثم مصر ثم تونس.
- مثلت قطر مصدرا للمشاريع العربية البينية الكبرى بمتوسط حجم مشروع يبلغ 121.3 مليون دولار وهو أكبر بنحو ثلاث مرات عن متوسط جميع المشاريع، حيث ساهمت بمشروعين بلغت تكلفتهما 242.6 مليون دولار.
- من إجمالي 15 مدينة مستثمرة في المنطقة، ساهمت الخمس الأولى بأكثر من ثلثي عدد المشاريع. حيث حلت دبي في المرتبة الاولى بتأسيس 36 مشروعا بتكلفة 1.3 مليار دولار مثلت 27.3% من الإجمالي. في المقابل وفرت مشاريع أبو ظبي أكبر عدد من الوظائف (5115 وظيفة) وأكبر استثمار (1.51 مليار دولار).

دبي تصدرت 15 مدينة عربية بتأسيس 36 مشروعا بتكلفة 1.3 مليار دولار

الدول العربية المستثمرة في المنطقة لعام 2020

الدولة المستثمرة	عدد المشاريع	عدد الشركات	الوظائف	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار
الإمارات	56	39	7176.0	2816.4
السعودية	20	16	1968.0	867.5
البحرين	10	5	662.0	500.7
مصر	6	5	105.0	46.7
تونس	5	2	334.0	46.3
الأردن	4	4	76.0	22.5
الكويت	4	3	364.0	217.5
لبنان	3	3	49.0	15.6
قطر	2	1	144.0	242.6
المجموع	110	77	10878	4775.8

المصدر : FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2020

أهم المشاريع لعام 2020

- من إجمالي 110 مشاريع تم تنفيذها من قبل شركات عربية في دول المنطقة لعام 2020 ، ساهمت أكبر 10 مشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية بنحو نصف التكلفة الاستثمارية لمجمل المشاريع العربية البينية، كما وفرت نحو نصف عدد الوظائف الجديدة.
- تركزت المشاريع العشرة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية في قطاعي الصناعة والإنشاءات بـ 4 مشاريع لكل منهما.
- الامارات حلت في المقدمة على صعيد تنفيذ المشاريع العشرة الأكبر حجما بـ 8 مشاريع فيما نفذت السعودية مشروعا والبحرين مشروعا.

المشاريع العشرة الأولى ساهمت بنحو نصف التكلفة الاستثمارية الاجمالية و نصف عدد الوظائف الجديدة

مصنع حديد صلالة في سلطنة عمان	**500 مليون دولار**	أعلنت الشركة السعودية الوطنية للصلب التابعة لشركة الناصر القابضة الإماراتية في ابريل 2020 عن استثمار 500 مليون دولار لإنشاء مصنع للحديد في المنطقة الحرة الاقتصادية بمدينة صلالة بمحافظة ظفار في سلطنة عمان، وسيوفر المشروع الذي سيقام على مساحة 250 ألف متر مربع 500 فرصة عمل مباشرة. وستبلغ طاقته الإنتاجية السنوية 85 ألف طن ستزداد إلى 150 ألف طن، مع تصدير 65% من الإنتاج إلى الأسواق الإقليمية.
مركز عمليات بنك الخليج الدولي في البحرين	**443.4 مليون دولار**	افتتح بنك الخليج الدولي (GIB)الذي يتخذ من البحرين مقراً له في فبراير 2020 مركزاً جديداً لعملياته تبلغ مساحته 33120 متراً مربعاً في مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية بالسعودية. وذلك للتوسع في تقديم خدماته المالية، مع توقعات بتوفير 500 وظيفة جديدة.
مشروع مراسي للترفيه في البحرين	**231.1 مليون دولار**	أعلنت شركة إيجل هيلز للتطوير العقاري ومقرها الإمارات، في أغسطس 2020 ، عن الاستثمار في مشروع مشترك مع شركة إعمار للترفيه الإماراتية لإنشاء مشروع للترفيه في البحرين. يتضمن بناء مراسي أكواريوم وحديقة حيوانات مائية في مراسي جاليريا، داخل مركز تسوق مراسي البحرين للتنمية. وذلك على مساحة 2500 متر مربع، لاستيعاب 360 ألف لتر من المياه وأكثر من 200 نوع من الأسماك.
محطة مياه بالتناضح العكسي بأبوظبي في	**228.5 مليون دولار**	أعلنت شركة أكوا باور السعودية، والتي تقوم بتطوير وتشغيل محطات توليد الطاقة وتحلية المياه، في مارس 2020، عن استثمار 40% من مشروع لتطوير محطة مياه بالتناضح العكسي في الطويلة بأبوظبي في الإمارات، وبسعة يومية 200 مليون جالون، وتتضمن محطة كهروضوئية بقدرة 68 ميجاوات، على ان يتم الانتهاء من المشروع الذي تساهم فيه حكومة أبو ظبي بنسبة 60% في عام 2022، وذلك بموجب عقد مدته 30 عاما مع شركة الإمارات للماء والكهرباء EWEC
مشروع زراعة 40 ألف هكتار في السودان	**225 مليون دولار**	أعلنت شركة IHC Food، وهي شركة إنتاج غذائي وفرع مملوك بالكامل للشركة الدولية القابضة الإماراتية، عن استثمار بقيمة 225 مليون دولار في مشروع مشترك مع مجموعة DAL لتطوير وزراعة 40 ألف هكتار في السودان، وذلك لإنتاج وتصنيع أكثر من 400 ألف طن متري من المحاصيل الزراعية سنويا، مع توفير 5000 وظيفة.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

يختلف هذا الجزء عن الاجزاء السابقة في طبيعة بياناته من حيث منهجية إعدادها ومصدرها، حيث يركز على رصد التدفقات الفعلية للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية وفق منهجية صندوق النقد الدولي الصادرة في الطبعة السادسة لميزان المدفوعات والتي يعتمد عليها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في اعداد تلك البيانات. كما يقوم الاونكتاد بحساب أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية في دول المنطقة وفق نفس المنهجية ولكن مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على تلك الاستثمارات عبر الزمن، والمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم.

وفي هذا السياق يتم استعراض وتحليل وضع التدفقات الفعلية والارصدة التراكمية في الدول العربية، مع رصد لقيم عمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت خلال العام.

وبهذا الجزء تكتمل الصورة الكلية لحركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال رصد التدفقات الفعلية، الى جانب المشاريع الاجنبية والعربية في المنطقة والتي تمت في الجزءين الثاني والثالث.

محتويات الجزء الرابع

تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2020	48
تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية لعام 2020	50
صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية لعام 2017-2020	52
تطور تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 2006-2020	53

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

التدفقات الواردة للدول العربية لعام 2020

ارتفاع غير متوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية بمعدل 2.5% إلى 40.5 مليار دولار عام 2020 بقيادة الإمارات

- في اتجاه مغاير للتوقعات شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية ارتفاعا، بمقدار مليار دولار وبمعدل 2.5% من 39.5 مليار دولار في العام 2019، الى 40.5 مليار دولار خلال العام 2020 وذلك وفق بيانات (الاونكتاد).
- استمر التركز الجغرافي للتدفقات الواردة حيث استحوذت الدول الخمس الاولى على نحو 95% من مجمل التدفقات بقيادة الامارات التي استقطبت 19.9 مليار دولار بحصة تجاوزت 49%، تلتها مصر بقيمة 5.9 مليارات دولار بحصة 14.5%، ثم السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 5.5 مليارات دولار وحصة 13.6% من الاجمالي العربي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 4.1 مليارات دولار وحصة 10.1%، ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 3.1 مليارات دولار وحصة 7.6% من الاجمالي.
- خلال العام 2020 شهدت 3 دول هي (العراق وقطر والكويت) تدفقات سلبية بإجمالي 5.7 مليارات دولار وذلك مقارنة مع تدفقات سلبية بقيمة 6.3 مليارات دولار تخص 3 دول هي العراق وقطر واليمن خلال العام 2019.
- شهدت جزر القمر اعلى معدل نمو للتدفقات الواردة بنسبة 132.7، تلتها لبنان بنسبة 49.3%، ثم السعودية بمعدل 20.2%.

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية لعام 2020

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير	معدل التغير%	الحصة من الاجمالي %
1	الإمارات	17875	19884	2010	11.2	49.1
2	مصر	9010	5852	(3158)	(35.1)	14.5
3	السعودية	4563	5486	924	20.2	13.6
4	سلطنة عمان	3420	4093	673	19.7	10.1
5	لبنان	2055	3067	1012	49.3	7.6
6	المغرب	1720	1763	43	2.5	4.4
7	الجزائر	1382	1125	(256)	(18.6)	2.8
8	البحرين	1501	1007	(495)	(32.9)	2.5
9	موريتانيا	887	978	91	10.2	2.4
10	الأردن	730	726	(4)	(0.5)	1.8
11	السودان	825	717	(108)	(13.1)	1.8
12	تونس	845	652	(193)	(22.8)	1.6
13	الصومال	447	464	17	3.8	1.1
14	جيبوتي	222	240	18	8.1	0.6
15	فلسطين	132	52	(80)	(60.6)	0.1
16	جزر القمر	4	9	5	132.7	0.0
20	اليمن	(371)	0	371	(100.0)	0.0
17	الكويت	104	(319)	(423)	(405.5)	(0.8)
18	قطر	(2813)	(2434)	379	(13.5)	(6.0)
19	العراق	(3076)	**(2896)**	180	(5.9)	(7.2)
	المجموع	39462	40466	1005	2.5	100

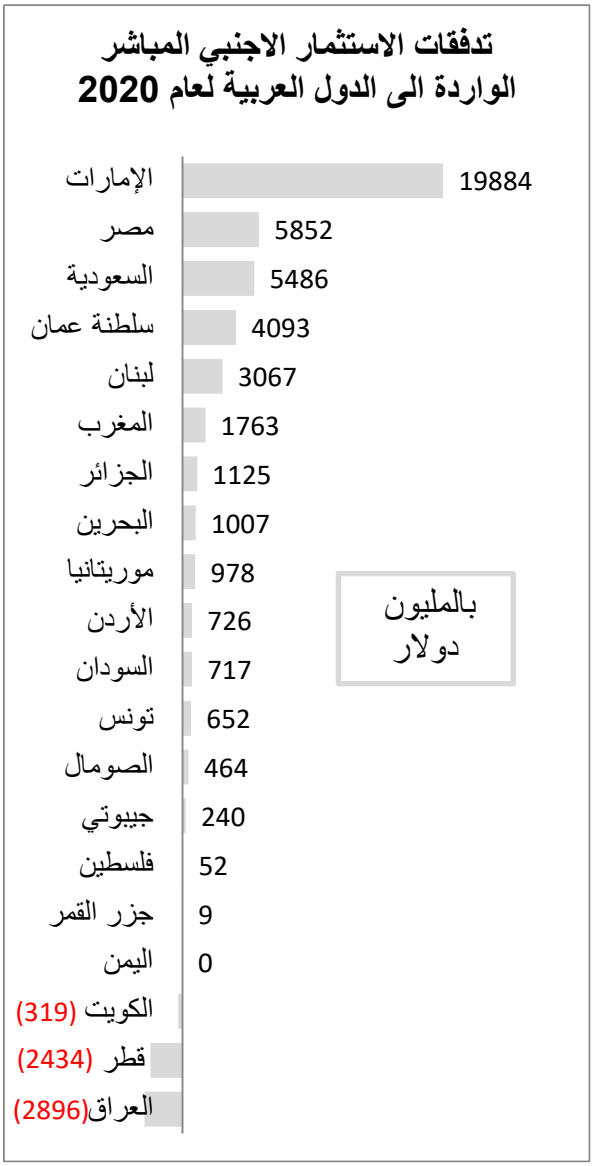

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2021.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

الأرصدة الواردة للدول العربية لعام 2020

- شهدت أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا بنهاية العام 2020، بمقدار 3.75 مليارات دولار و بمعدل 0.4% من 912.3 مليار دولار عام 2019 الى 908.6 مليارات دولار عام 2020، وذلك وفق بيانات (الاونكتاد) .
- استحوذت الدول الثلاث الاولى على نحو 58% من مجمل أرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية حيث استحوذت السعودية على 241.9 مليار دولار بحصة بلغت 26.6%، تلتها الإمارات بقيمة 150.9 مليار دولار وبحصة 16.6%، ثم مصر بقيمة 132.5 مليار دولار وبحصة 14.6%.
- حققت الامارات اعلى معدل نمو خلال العام بنسبة 15.2%، تلتها جيبوتي بمعدل 13.7%، ثم سلطنة عمان في المركز الثالث بمعدل نمو بلغ 13.1%.
- شهدت 4 دول هي: قطر ولبنان والكويت وفلسطين تراجعا في حجم الارصدة الواردة خلال العام 2020.

تراجع الأرصدة الواردة إلى المنطقة بمعدل 0.4% إلى 912.3 مليار دولار بنهاية عام 2020

السعودية والإمارات ومصر تستحوذ على 58% من مجمل الأرصدة الاستثمارية الواردة إلى المنطقة

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار الواردة إلى الدول العربية بنهاية عام 2020

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير	معدل التغير%	الحصة من الاجمالي %
1	السعودية	236376	241862	5486	2.3	26.6
2	الإمارات	131012	150896	19884	15.2	16.6
3	مصر	126639	132477	5838	4.6	14.6
4	المغرب	66551	72273	5722	8.6	8.0
5	الأردن	35760	36556	795	2.2	4.0
6	سلطنة عمان	31332	35425	4093	13.1	3.9
7	تونس	31605	35006	3400	10.8	3.9
8	الجزائر	31960	33086	1125	3.5	3.6
9	البحرين	30684	31690	1007	3.3	3.5
10	السودان	28494	29211	717	2.5	3.2
11	قطر	31061	28627	(2434)	(7.8)	3.2
12	ليبيا	18462	18462	0	0.0	2.0
13	لبنان	68020	17752	(50268)	(73.9)	2.0
14	الكويت	14904	14138	(766)	(5.1)	1.6
15	سوريا	10743	10743	0	0.0	1.2
16	موريتانيا	8995	9973	978	10.9	1.1
17	الصومال	3152	3616	464	14.7	0.4
18	فلسطين	2756	2717	(39)	(1.4)	0.3
19	جيبوتي	1748	1988	240	13.7	0.2
20	اليمن	1942	1942	0	0.0	0.2
21	جزر القمر	129	138	9	6.6	0.0
22	العراق	0	0	0	0.0	0.0
	المجموع	912325	908576	(3749)	(0.4)	100

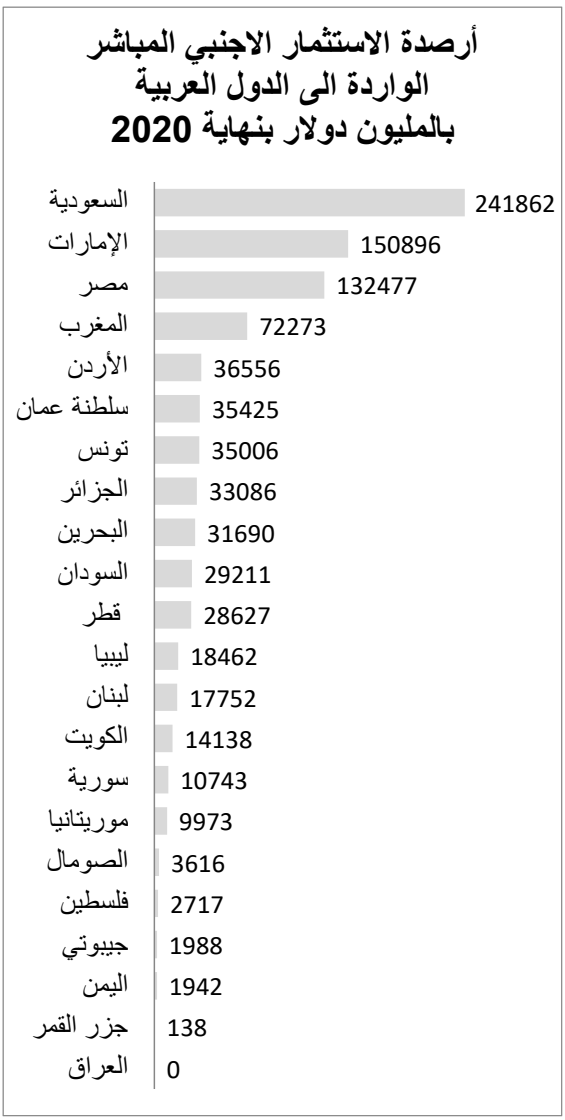

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2021.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

التدفقات الصادرة من الدول العربية لعام 2020

تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بمعدل 20.5% إلى 31.4 مليار دولار

- شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية تراجعا خلال العام 2020، بمعدل 20.5% الى 31.4 مليار دولار مقارنة مع 39.5 مليار دولار في العام 2019، وذلك وفق بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد).
- ساهمت الامارات وحدها بحصة تبلغ 60% من مجمل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من المنطقة بقيمة تقترب من 19 مليار دولار خلال العام 2020، تلتها السعودية التي صدر عنها استثمارات مباشرة بقيمة 4.85 مليار دولار وبحصة 15.5% من الاجمالي ثم قطر التي حلت في المرتبة الثالثة بقيمة 2.7 مليار دولار وبحصة 8.7$، ثم حلت الكويت في المرتبة الرابعة بقيمة 2.43 مليار دولار وحصة 7.7% لتبلغ الحصة الاجمالية للدول الاربع الاولى 92.3%.
- حققت 5 دول نموا في حجم التدفقات الصادرة وحلت سلطنة عمان في المرتبة الاولى بنمو نسبته 100.3%، ثم حلت تونس في المرتبة الثانية بمعدل 98.9%، ثم موريتانيا في المرتبة الثالثة بمعدل نمو بلغ 26.1%.
- شهدت 12 دولة تراجعا في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة عنها خلال العام 2020.

الإمارات ساهمت بـ 19 مليار دولار وبنسبة 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من المنطقة خلال العام 2020

أهم الدول العربية المصدرة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لعام 2020

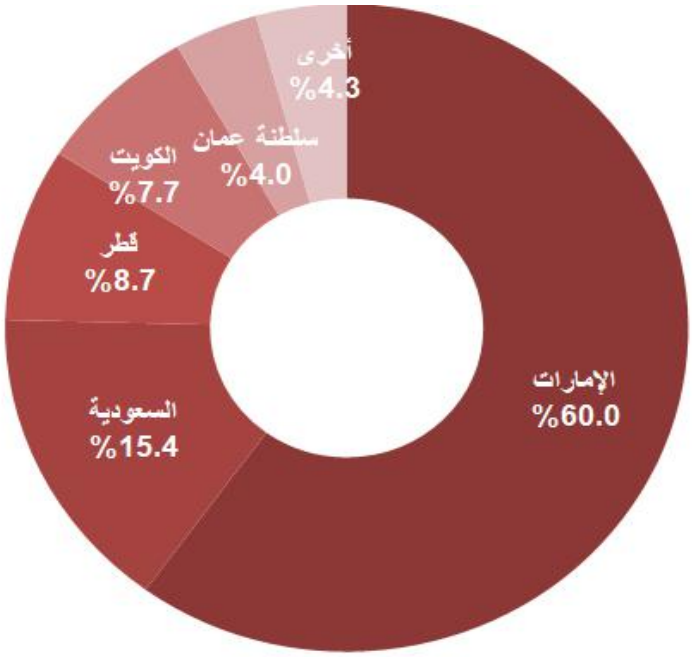

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار الصادرة من الدول العربية لعام 2020

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير	معدل التغير%	الحصة من الاجمالي %
1	الإمارات	21226	18937	(2289)	(10.8)	60.4
2	السعودية	13547	4854	(8693)	(64.2)	15.5
3	قطر	4450	2730	(1720)	(38.7)	8.7
4	الكويت	(2495)	2427	4923	(197.3)	7.7
5	سلطنة عمان	627	1255	629	100.3	4.0
6	المغرب	893	492	(401)	(44.9)	1.6
7	مصر	405	327	(79)	(19.4)	1.0
8	ليبيا	345	205	(140)	(40.7)	0.7
9	العراق	194	149	(46)	(23.5)	0.5
10	فلسطين	56	61	5	8.9	0.2
11	تونس	22	43	22	98.9	0.1
12	لبنان	303	28	(275)	(90.9)	0.1
13	الأردن	43	26	(17)	(39.0)	0.1
14	الجزائر	31	16	(15)	(49.9)	0.0
15	موريتانيا	5	6	1	26.1	0.0
16	اليمن	3	0	(3)	(100.0)	0.0
17	البحرين	(197)	(205)	(8)	4.0	(0.7)
	المجموع	39458	31351	(8107)	(20.5)	100

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2021.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

الارصدة الصادرة من الدول العربية لعام 2020

ارتفاع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بمعدل 4% إلى 495.8 مليار دولار

- شهدت أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية ارتفاعا بنهاية العام 2020، بمعدل 4% الى 495.8 مليار دولار مقارنة مع 476.9 مليار دولار في نهاية العام 2019، وذلك وفق بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد).
- استحوذت كل من الإمارات والسعودية على الحصة الاهم من أرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من المنطقة بقيمة إجمالية بلغت 332.5 مليار دولار تمثل 67.1% من الاجمالي العربي. حيث حلت الامارات في المرتبة الاولى بقيمة 203.7 مليارات دولار وحصة 41.1% تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 128.8 مليار دولار وبحصة 26%.
- ارتفع حجم أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة في 15 دولة عربية بمعدلات تراوحت ما بين 18.4% بالنسبة للمغرب و0.6% بالنسبة للجزائر ، في حين استقرت الارصدة الصادرة في اليمن وسوريا في المقابل شهدت الارصدة تراجعا في 3 دول تقدمتهم لبنان بمعدل 75.2%.

الإمارات و السعودية صدرتا استثمارات بقيمة 332.5 مليار دولار تمثل 67.1% من الاجمالي العربي

أهم الدول العربية المصدرة لأرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر لعام 2020

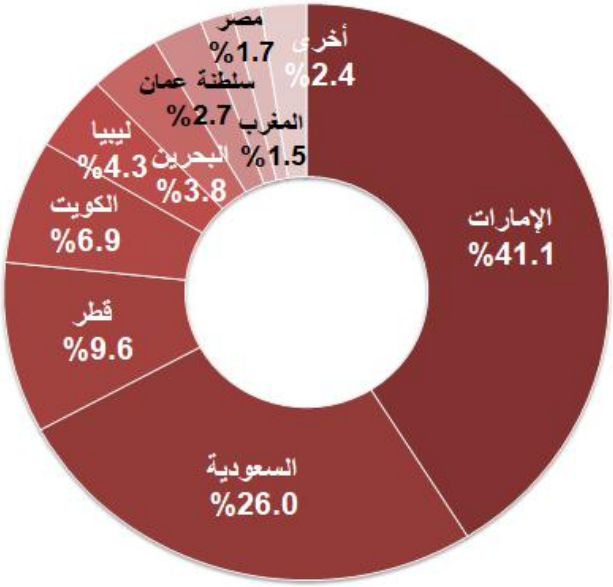

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار الصادرة من الدول العربية بنهاية عام 2020

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير	معدل التغير%	الحصة من الاجمالي %
1	الإمارات	184790	203728	18937	10.2	41.1
2	السعودية	123904	128759	4854	3.9	26.0
3	قطر	44780	47510	2730	6.1	9.6
4	الكويت	32997	34328	1332	4.0	6.9
5	ليبيا	20943	21147	205	1.0	4.3
6	البحرين	19147	18942	(205)	(1.1)	3.8
7	سلطنة عمان	11992	13247	1255	10.5	2.7
8	مصر	8155	8481	326	4.0	1.7
9	المغرب	6447	7630	1183	18.4	1.5
10	لبنان	15931	3952	(11978)	(75.2)	0.8
11	العراق	2869	3017	149	5.2	0.6
12	الجزائر	2708	2723	16	0.6	0.5
13	الأردن	655	681	26	4.0	0.1
14	اليمن	672	672	0	0.0	0.1
15	تونس	526	603	78	14.8	0.1
16	فلسطين	269	254	(15)	(5.6)	0.1
17	موريتانيا	93	99	6	6.5	0.0
18	سوريا	5	5	0	0.0	0.0
	المجموع	476881	495780	18899	4.0	100.0

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2021.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية 2019-2020

ارتفعت قيمة عمليات البيع بغرض التملك والاندماج في الدول العربية إلى 18.1 مليار دولار عام 2020

- تمثل عمليات الدمج والاستحواذ حصة مهمة من مجمل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم بشكل عام، وفي الازمات من المتوقع ان تشهد العمليات تراجعا بسبب المخاوف من عدم اليقين بشأن المستقبل او نموا بفضل عمليات إعادة هيكلة الشركات ورغبة البعض في انتهاز فرصة اقتناء أصول جيدة بأسعار منخفضة.
- على الرغم من انخفاض عدد صفقات الاندماج والاستحواذ بشكل حاد بعد الجائحة، إلا أن تعافيها كان كذلك سريعا نسبيًا، على عكس ما حدث بعد الأزمة المالية العالمية، مع تركزها في الصناعات الرقمية والصيدلانية.
- شهدت عمليات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية نشاطا لافتا خلال العام 2020، حيث ارتفعت قيمة عمليات البيع بقيمة 5.3 مليارات دولار من 12.8 مليار دولار عام 2019 الى 18.1 مليار دولار عام 2020. وذلك استنادا الى بيانات الأونكتاد.
- من بين 7 دول عربية شهدت عمليات بيع خلال العام 2020، استحوذت الإمارات على أكثر من 90% من مجمل الصفقات بقيمة بلغت 16.4 مليار دولار، تلتها الأردن بقيمة 1.16 مليار دولار وحصة 6.4%، ثم السعودية بقيمة 359 مليون دولار وحصة 2%، ثم مصر بقيمة 135 مليون دولار وحصة 0.7%.
- شهدت عمليات الشراء بغرض التملك والاندماج التي نفذتها الدول العربية تراجعا كبيرا خلال العام 2020، لتتحول الي قيمة سلبية صافية بقيمة 1.37 مليار دولار، وذلك مقارنة مع 3.39 مليارات دولار عام 2019.
- من بين 6 دول عربية شهدت عمليات شراء بغرض التملك والاندماج عام 2020 حلت سلطنة عمان في المقدمة بقيمة 635 مليون دولار ، تلتها الكويت بقيمة 526 مليون دولار، ثم قطر بقيمة 451 مليون دولار ثم البحرين بقيمة 406 ملايين دولار، ثم تونس بقيمة 179 مليون دولار ، واخيرا السعودية بقيمة 14 مليون دولار.

الإمارات استحوذت على أكثر من 90% من صفقات البيع بقيمة 16.4 مليار دولار

عمليات التملك والاندماج في الدول العربية بالمليون دولار لعامي 2019 و 2020

م	الدولة	عمليات بيع		قيمة التغير	عمليات شراء		قيمة التغير
		2019	2020		2019	2020	
1	الإمارات	9136	16392	7256	(1145)	(2810)	(1665)
2	مصر	521	135	(386)	0	(782)	(782)
3	السعودية	1977	359	(1618)	1651	14	(1637)
4	سلطنة عمان	3	0	(3)	(724)	635	1359
5	لبنان	1	0	(1)	1020	0	(1020)
6	المغرب	17	28	11	43	0	(43)
7	الجزائر	0	(8)	(8)	0	0	0
8	البحرين	0	5	5	1576	406	(1170)
9	موريتانيا	37	0	(37)	0	0	0
10	الأردن	0	1160	1160	23	7	(16)
11	تونس	144	(61)	(205)	0	179	179
12	الكويت	897	50	(847)	127	526	399
13	قطر	0	0	0	815	451	(364)
14	العراق	60	0	(60)	0	0	0
15	سوريا	0	25	25	0	0	0
	المجموع	12793	18085	5292	3386	(1374)	(4760)

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2021.

أهم الدول العربية التي شهدت صفقات تملك واندماج عام 2020

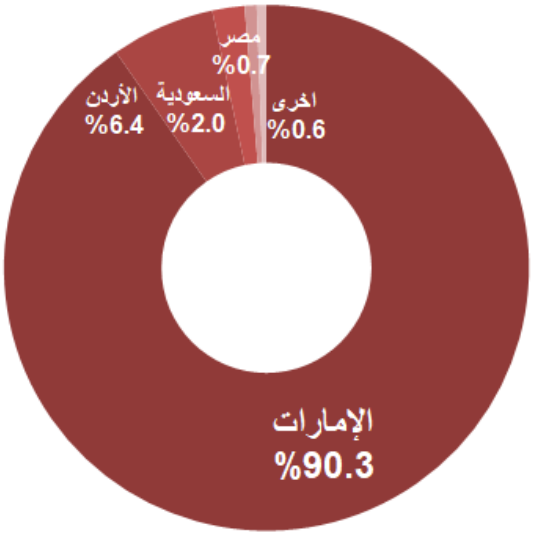

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

تطور التدفقات الواردة الى الدول العربية 2010-2020

29.3 مليار دولار متوسط التدفقات السنوية للدول العربية خلال الفترة (2020-1990)

- بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية ما يزيد عن 909.3 مليارات دولار خلال الفترة ما بين عامي 1990 و 2020 بمتوسط 29.3 مليار دولار سنويا.
- خلال العقود الثلاثة الاخيرة شهد حجم التدفقات الواردة الى الدول العربية تذبذبا واضحا من متوسط 4.2 مليارات دولار خلال العقد الاخير من الالفية الثانية (1991-2000)، الى أكثر من 49 مليار دولار خلال العقد الاول من الالفية الثالثة (2001-2010)، قبل أن يتراجع الى 37.4 مليار دولار في العقد الثاني من الألفية الثالثة (2011-2020).
- بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2020 ما يزيد عن 444 مليار دولار بمتوسط 44.4 مليار دولار سنويا وهو تقريبا نفس مستوى عام 2020.

حصة الدول العربية بلغت 6% من مجمل التدفقات للدول النامية و2.7% من التدفقات العالمية

- بلغ متوسط حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية ما نسبته 2.7% خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2020 في حين بلغ متوسط حصة الدول العربية من الدول النامية 6% خلال نفس الفترة.
- تحسنت حصة الدول العربية خلال العام 2020 بفضل تراجع التدفقات الى الدول النامية الى 662.6 مليار دولار والعالم الى 999 مليار دولار في مقابل ارتفاع حجم التدفقات الواردة الى المنطقة.
- شهدت الدول العربية أعلى مستوى للتدفقات الواردة خلال العام 2008 بقيمة 88.5 مليار دولار.

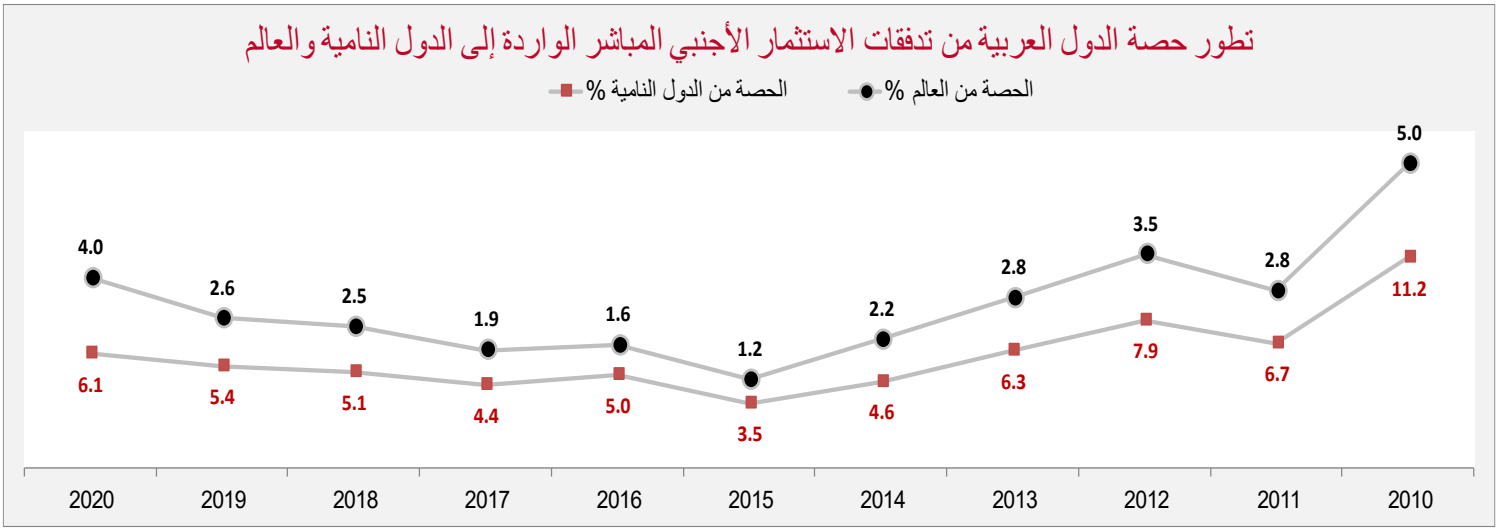

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها إلى الدول النامية والعالم

ترتيب 2020	الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة التدفقات الى الدول العربية	مليار دولار	69.9	44.6	52.7	41.1	31.4	25.4	32.7	31.1	35.4	39.3	40.4
قيمة التدفقات الى الدول النامية	مليار دولار	622.5	666.5	667.6	655.7	678.1	730.4	653.9	702.5	692.5	723.4	662.6
قيمة التدفقات الى العالم	مليار دولار	1393.7	1612.9	1491.3	1453.5	1402.1	2032.3	2065.2	1647.3	1436.7	1530.2	998.9
حصة الدول العربية من الدول النامية	%	11.2	6.7	7.9	6.3	4.6	3.5	5.0	4.4	5.1	5.4	6.1
حصة الدول العربية من العالم	%	5.0	2.8	3.5	2.8	2.2	1.2	1.6	1.9	2.5	2.6	4.0

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2021.

الخلاصة

انعكست المستجدات الوبائية جراء فيروس كورونا المستجد الى جانب التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة والعالم على وضع مناخ الاستثمار وبيئة أداء الاعمال ومخاطرها في الدول العربية لعام 2020 وهو ما ظهر جليا في محورين رئيسيين:

المحور الأول: ترتيب وتصنيف الدول العربية فى المؤشرات الدولية:

- خلال العام 2020 تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في جميع المؤشرات الدولية عدا مؤشر بيئة أداء الاعمال. حيث تأخر متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الحكومة الالكترونية، والابتكار العالمي، والتنمية البشرية، والحوكمة، والتنافسية، الى جانب تراجع التصنيفات السيادية، وارتفاع معدلات المخاطر، بل ازداد الوضع سوءا لعدد كبير من دول المنطقة والتي جاء ترتيبها دون المتوسط العالمي.
- بشكل عام حلت دول مجلس التعاون الخليجي ثم المغرب والاردن وتونس ومصر والجزائر على التوالي في مقدمة ترتيب الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية ومؤشرات قياس المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية في العالم، ثم تلتها بقية الدول العربية التي تشهد توترات سياسية وامنية.
- تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الاعمال بمقدار 4 مراكز، بفضل قيام الدول العربية بتسريع وتيرة الاصلاحات، بإجمالي 55 اصلاحا بزيادة 4 اصلاحات مقارنة بعام 2019، الا ان متوسط الترتيب ظل دون المتوسط العالمي.
- كسرت 3 دول احتكار دول مجلس التعاون الخليجي للمراكز الخمسة الاولى عربيا في المؤشرات الدولية وأهمها المغرب 5 مرات والأردن مرتين وتونس مرة واحدة.
- واصلت الإمارات تصدرها للمركز الاول عربيا في جميع المؤشرات والتصنيفات السيادية وتقييمات المخاطر بترتيبات تتراوح ما بين 16 و34 عالميا.
- تصدرت السعودية دول المنطقة الاكثر تحسنا في مؤشرات بيئة أداء الاعمال حيث تحسن ترتيبها 29 مركزا تلتها الاردن 27 مركزا ثم البحرين 18 مركزا.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربية خلال العام 2020:

- تراجعت مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من حيث العدد بمعدل 38.3% الى 616 مشروعا ومن حيث التكلفة بمعدل 40.5% الى 34 مليار دولار لتشهد المنطقة أسوأ أداء منذ عام 2003.
- حلت امريكا الشمالية في مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة من حيث التكلفة بقيادة الولايات المتحدة التي ساهمت بـ 22.4% من مجمل الاستثمارات، وتركزت تلك المشاريع جغرافيا في الامارات بعدد 347 مشروعا وفي السعودية بتكلفة استثمارية 10.4 مليارات دولار، أما قطاعيا فقد حلت قطاعات خدمات الاعمال والبرمجيات والخدمات المالية في المراكز الثلاثة الاولى على التوالي بحصة مجموعها 50% من عدد المشاريع، فيما حلت قطاعات المواد الكيميائية والفحم والنفط والغاز والطاقة المتجددة في المراكز الثلاثة الاولى على التوالي بحصة مجموعها 55% من التكلفة الاستثمارية.
- تراجعت مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 42% الى 110 مشاريع والتكلفة بمعدل 68.8% الى 4.8 مليارات دولار لتمثل 14% من مجمل الاستثمارات الاجنبية في الدول العربية، وقد مثلت السعودية الوجهة الاولى بعدد 29 مشروعا وبتكلفة 1.35 مليار دولار، فيما حل قطاع البرمجيات في المقدمة بعدد 20 مشروعا وقطاع الاتصالات في المقدمة من حيث التكلفة بما يزيد عن 842 مليون دولار.
- في اتجاه مغاير للتوقعات شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية ارتفاعا، بمقدار مليار دولار وبمعدل 2.5% الى 40.5 مليار دولار خلال العام 2020 وذلك وفق بيانات (الاونكتاد). واستحوذت الدول الخمس الاولى على نحو 95% من مجمل التدفقات بقيادة الامارات التي استقطبت 19.9 مليار دولار بحصة تجاوزت 49%، تلتها مصر بقيمة 5.9 مليارات دولار بحصة 14.5%، ثم السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 5.5 مليارات دولار وحصة 13.6% من الاجمالي العربي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 4.1 مليارات دولار وحصة 10.1%، ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 3.1 مليارات دولار وحصة 7.6% من الاجمالي.

التوصيات

بالنظر الى حجم التحديات السياسية والاقتصادية والامنية التي تواجه غالبية الدول العربية في جذب الاستثمارات الاجنبية، وبالإضافة الى التأثير السلبي لانتشار فيروس كورونا المستجد واجراءات الاغلاق المصاحبة له تصبح مهمة تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال في دول المنطقة لها الاولوية في الفترة الحالية، خصوصا مع تصاعد حدة المنافسة بين دول المنطقة والعالم على جذب المستثمرين ولاسيما الشركات متعددة الجنسية في ظل تراجع انشطتها الاستثمارية خلال عام الوباء والاغلاق الكبير.

وفي هذا السياق يجب على دول المنطقة بدء عملية مستمرة وطويلة المدى لتحسين جاذبيتها للاستثمارات الاجنبية من خلال اتباع مجموعة من الاجراءات أهمها ما يلي:

أولا وضع خطة تحسين مناخ الاستثمار: من خلال دراسة الامكانات والتحديات القائمة في مناخ الاستثمار بالتعاون مع جهات محلية ودولية متخصصة مع الاسترشاد بوضع الدولة في المؤشرات الدولية المختلفة، وكذلك مع ضرورة استقصاء أراء المستثمرين المحليين والاقليميين والدوليين القائمين والمستهدفين للتعرف على رؤيتهم بشأن تحديات الاستثمار في الدولة، وكذلك الاولويات المستقبلية لتلك الشركات في ضوء المستجدات المحلية والاقليمية والدولية.

ثانيا تحديد جهة عليا للإشراف على التنفيذ: على أن تكون لديها سلطة نافذة على مختلف الجهات ذات الصلة بتحسين مناخ الاستثمار مع تقسيم مهام الاصلاح على عدة محاور وجهات او لجان فرعية تستعين بأصحاب التخصص والخبرة من جهات دولية سبق واشرفت على تجارب اقليمية ودولية ناجحة.

ثالثا توفير الإمكانات المطلوبة وبدء التنفيذ: على مختلف المحاور واهمها البيئة السياسية والمؤسسية والبيئة الاقتصادية والبيئة التشريعية والاجرائية والبنية التحتية والمرافق وعناصر الانتاج التي تشمل الاراضي ومواقع الانتاج المرفقة والمؤهلة والكوادر المهنية المدربة والتكنولوجيا ونظم الادارة الحديثة وفق آليات عملية تأخذ في الاعتبار مجموعة من العناصر المهمة أبرزها ما يلي:

- وجود رؤية مستقبلية وخطط تطوير مدروسة متوسطة وطويلة لمختلف القطاعات واعلان تفاصيلها ودور القطاع الخاص بها.
- دراسة تجارب عربية ودولية ناجحة في تحسين ترتيبها في المؤشرات الدولية بشكل سريع ولافت.
- البدء بالإصلاحات الاسهل والاقل كلفة والاكثر فعالية والاسرع في قدرتها على تحسين ترتيب الدولة في المؤشرات الدولية.
- الارتكاز على التكنولوجيا والخدمات الالكترونية في الاصلاح سيسهم في انجازها بسرعة وشفافية وتكلفة أقل.
- الشمولية والحسم في تنفيذ الاصلاحات وخصوصا الإصلاحات التشريعية والاجرائية من خلال ارادة قوية بمساندة السلطة العليا.
- الاصلاح الجزئي او البطء لم يعد كافيا لجذب المستثمرين لأنه قد لا يحسن ترتيب الدولة في المؤشرات الدولية بل قد يؤخره في حال كانت وتيرة الاصلاحات في الدول الاخرى اكثر عمقا وشمولا وسرعة.
- رغم وجود عوامل مشتركة ثبت جدواها في جميع الدول الا انه يجب مراعاة الاختلافات بين الدول على صعيد الموارد والامكانات والتحديات.

رابعا تسويق بيئة الاستثمار ومستجداتها: من خلال التسويق المتكامل للدولة كوجهة للاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا والسياحة والكوادر البشرية والمعرفة والاعمال بشكل عام، مع التواصل والتفاعل المباشر والمستمر مع الجهات الاستثمارية الهامة في العالم ولاسيما الشركات متعددة الجنسية، وذلك بالتعاون مع منظمات وشركات إقليمية ودولية متخصصة.

خامسا التقييم والتواؤم مع المستجدات: من خلال التعامل مع تحسين مناخ الاستثمار على أنه عملية ديناميكية مستمرة ومتعددة الجوانب ومرتبطة بالدول المنافسة والتغيرات التي تطرأ على عوامل جذب المستثمرين، مع ضرورة تقييم نتائج الخطة وتعديلها كلما تطلب ذلك مع أهمية قياس اثر الاستثمارات الاجنبية على القيمة المضافة والتصدير والتشغيل ونقل التكنولوجيا مع رصد الاثار السلبية على البيئة والاستهلاك المفرط للموارد.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568 الصفاة 13096 - الشويخ - تقاطع طريقي المطار وجمال عبد الناصر

+965 2495 9555